

العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا: إعداد جدول أعمال بحثي مشترك



For Action on
Gender-Based
Online Harassment
and Abuse



شكر وتقدير

نقدّم هذا التقرير وغيره من نتائج عملية تحديد أولويات البحث في العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا إلى كل من يسعون إلى منع العنف وتعزيز المساواة الجندرية عبر الإنترنت وعلى أرض الواقع. ونأمل أن تحتوي هذه المحتويات على إرشادات مفيدة لإجراء أبحاث جديدة وتحصيل معارف تُثير الطريق نحو المستقبل.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أعضاء فريق الإشراف على أبحاث العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا الذي قدّم الرؤية والإدارة الفنية خلال عملية تحديد أولويات البحث، وأعد هذا التقرير ونتائج الأخرى وهم: إليزابيث دارتال وعائشة ماجو من مبادرة أبحاث العنف الجنسي؛ الأستاذ مارك توملينسون من جامعة ستيلينبوش؛ رافاييل رافين وجونكال بلازاولا كاستانو وجورجيا أيرولدي من هيئة الأمم المتحدة للمرأة؛ تيغيست شيوارجا حسين وناميتا أفريتي من رابطة الاتصالات التقدمية؛ راشيل جرانت من الشراكة العالمية لمناهضة المضايقات والانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي على الإنترنت.

وتتقدم بالشكر والعرفان إلى أعضاء الفريق الاستشاري المعنيّ بأبحاث العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا على إسهاماتهم القيّمة المبنية على الخبرات والتجارب وعلى ما اقتطعوه من أوقاتهم في سبيل ذلك، وهم: عايدة ماهموتوفيتش؛ ألكسندرا روبنسون؛ أشر فلين؛ كاتالينا ألزاتي؛ سيندي ساوثرث؛ إليونورا إيسبوسيتو؛ إين جودسون؛ فيوريلا فيراري؛ جاك إس إم كي؛ مادلين جانيكج؛ جيلينا ميميت؛ جينا لي ستروجنيل؛ كيرا أوزبورن؛ نيكولوس كوكوبولوس؛ لورا ماكفي؛ ليوني تانسر؛ ماري كراب؛ ماري فلاهاكيس؛ مازيانا فالينتي؛ راتنا أبيندر؛ رومان شودري؛ سالومي تشاجيليشفيلي؛ سيرين ليم؛ ستيفاني ميكلسون؛ ستيفاني ويلمان بوردات؛ سوزي دن؛ توبي شولروف؛ توب أوغونديب؛ فايديهي بانسال.

وتتقدم بالشكر إلى جميع أفراد فريق الخبراء العالمي الذين طرحوا أسئلة البحث وأسهموا في تحديد الأولويات من خلال استطلاعنا عبر الإنترنت.

وتتقدم بجزيل الشكر إلى كريستين دانكل التي ساعدتنا على إكمال المهمة بفضل مهاراتها في التحليل الشامل للبيانات وصياغة التقارير. وتتقدم أيضًا بالشكر إلى ليزا-آن جوليان على تحريرها لهذا التقرير، وإلى كلير أوركارد على تصميمه.

الاختصارات

AI الذكاء الاصطناعي
AG الفريق الاستشاري
APCرابطة الاتصالات التقدمية
ASRAجدول أعمال البحوث الإفريقية المشتركة
CEDAWاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
CHNRIمبادرة أبحاث صحة الطفل وتغذيته
CSEالاستغلال الجنسي التجاري
GBVالعنف القائم على النوع الاجتماعي
GEGفريق الخبراء العالمي
ASRAجدول الأعمال البحثي العالمي المشترك
HICبلد مرتفع الدخل
ICTsتكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IPVعنف الشريك الحميم
LGBTQI+مثليو الجنس ومزدوجو التوجه الجنسي والمتحررون جنسيًا/المشككون في نوعهم الجنسي، وثنائيو الجنس وغيرهم (مجتمع الميم)
LMICالبلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط
MENAالشرق الأوسط وشمال إفريقيا
RPSتحديد أولويات البحث
SVRIمبادرة أبحاث العنف الجنسي
SGفريق الإشراف
TFGBVالعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا
TFVAWالعنف الذي تسهله التكنولوجيا ضد المرأة
UNالأمم المتحدة
TFVAWالعنف ضد المرأة
TFVAWالعنف ضد الأطفال
WHOمنظمة الصحة العالمية

ملاحظة عن المصطلحات

نستخدم في هذا التقرير مصطلح "العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا". وفي حين أن كل منظمة تشير إلى هذه الظاهرة بمصطلح مختلف، فإن هيئة الأمم المتحدة للمرأة قد عقدت في نوفمبر/تشرين الثاني 2022 اجتماعًا يضم مجموعة متنوعة من الخبراء العالميين لإبتكار مصطلح وتعريف مفاهيمي مشتركين للعنف ضد المرأة على الإنترنت. وقد استندوا في هذا إلى أعمال الأكاديميين والحكومات ومكاتب الإحصاء الوطنية والحركات النسوية والمنظمات الدولية وغيرهم من أنصار المساواة الجندرية. وباستخدام مصطلح "العنف الذي تسهله التكنولوجيا ضد المرأة" فإن التعريف الذي أسفرت عنه العملية التي أتبعوها هو: "أي فعل يُرتكب أو يتيسر أو يتضاعف باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو غيرها من الوسائل الرقمية، ويتسبب أو من المرجح أن يتسبب في أذى جسدي أو جنسي أو نفسي أو اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي أو غير ذلك من انتهاكات الحقوق والحريات" (هيئة الأمم المتحدة للمرأة، 2023، تقرير الاجتماع التأسيسي لفريق الخبراء عن العنف الذي تسهله التكنولوجيا ضد المرأة). وأشار الفريق أيضًا إلى أن: "العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا قد يحل محلّ العنف ضد المرأة، مع الحفاظ على التعريف المشترك الذي يصف هذه الظاهرة". وهذا التعريف يتضمّن الاعتراف بأن العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، مثله مثل كل الأشكال الأخرى من العنف القائم على النوع الاجتماعي، متجذّر في المعايير الجندرية التمييزية التي تتداخل مع أشكال التمييز الأخرى على أساس العرق والمجموعة الإثنية والهوية الجندرية والتوجه الجنسي والقدرات وغير ذلك من العوامل، وأنه ناتج عنها.

ورغم أن تعريف المصطلحين واحد، فإننا سنستخدم في هذا التقرير مصطلح "العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا"، وهذا يرجع إلى أن الأبحاث النسوية التي أجريت على الجنسانية والإنترنت كشفت عن مستويات كبيرة من العنف الذي تسهله التكنولوجيا ضد أناس متنوعين ومتفاوتين جندريًا. وعليه، فإن هذا المصطلح يعبر عن الأوضاع الاجتماعية المتداخلة التي ينبغي وضعها في الحسبان ويشملها على نحو أفضل.

ويعبّر مصطلح "العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا" أيضًا عن اللغة المتفق عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة التي ما زالت أقوى وثيقة لحقوق الإنسان في حث الدول على سن التشريعات الملائمة، [فالتوصية العامة رقم 35 في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة](#)، الفقرة 20، تشمل العنف عبر الإنترنت وتتص على ما يلي: "يحدث العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد المرأة في جميع وسائط التفاعل الإنساني ومجالاته، العامة أو الخاصة، وهذا يشمل... إعادة تعريف العام والخاص من خلال البيئات التي تعتمد على التكنولوجيا، مثل أشكال العنف المعاصرة التي تحدث عبر الإنترنت وفي البيئات الرقمية الأخرى".

جدول المحتويات

2	شكر وتقدير.....
3	الاختصارات.....
4	ملاحظة عن المصطلحات.....
6	الملخص التنفيذي.....
9	مقدمة.....
9	ضرورة تحديد أولويات البحث.....
10	مَن الذي شارك في إعداد جدول الأعمال البحثي هذا؟.....
10	كيف أنشئ جدول الأعمال البحثي المشترك لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا؟.....
11	المراحل الرئيسية والنتائج.....
11	الخطوة 1: مراجعة تحديد النطاق، وتحديد المجالات.....
11	الخطوة 1(ب): مراجعة تحديد النطاق.....
13	الخطوة 1(ب): تحديد المجالات ومعايير التصنيف.....
13	المجال الأول: الطبيعة ومعدل الانتشار والتأثير.....
13	المجال الثاني: إجراءات التصدي.....
13	المجال الثالث: منع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا.....
14	المجال الرابع: الفئات السكانية.....
14	المجال الخامس: المقاييس والمنهجيات.....
14	معايير تصنيف أسئلة البحث المحتملة وترتيبها.....
15	الخطوة 2: جمع الأسئلة.....
15	الخطوة 3: تجميع الأسئلة وتوحيدها.....
15	الخطوة 4: استطلاع الترتيب العالمي.....
16	خصائص المشاركين في استطلاع الترتيب العالمي.....
19	الخطوة 5: تحليل بيانات الترتيب.....
19	أهم سؤاليين بحثيين في كل مجال.....
20	ترتيبات المجال الأول: الطبيعة ومعدل الانتشار والتأثير.....
21	ترتيبات المجال الثاني: إجراءات التصدي.....
23	ترتيبات المجال الثالث: منع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا.....
24	ترتيبات المجال الرابع: الفئات السكانية.....
25	ترتيبات المجال الخامس: المقاييس والمنهجيات.....
26	المناقشة.....
27	الخطوات المُقبلة.....

الملخص التنفيذي

يتضمن جدول الأعمال البحثي العالمي المشترك لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا مجموعة من التوصيات لتحديد أولويات البحث التي تهدف إلى التصدي لهذه المشكلة العالمية. وقد حُدِّت هذه الأولويات عن طريق عملية شفافة وسليمة منهجيًا وشاملة ومتكاملة تهدف إلى الشمولية العالمية لضمان تمثيل الفئات التي لا تُمثَل غالبًا في مثل هذه العمليات المهمة لاتخاذ القرارات. وهذا نهج فريد ومُتقن يؤكد على التخلص من المركزية، وعلى التعاون والسلطة الجماعية.

يأتي جدول الأعمال البحثي العالمي المشترك لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا في أعقاب إنشاء جداول الأعمال المشتركة السابقة بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي. ففي 2021، تم إعداد **جدول الأعمال البحثي العالمي المشترك** في إطار التعاون بين مبادرة أبحاث العنف الجنسي ومعهد المساواة، بدعم من شركاء التمويل والشركاء في المجال. ومُؤخرًا، أعدت مبادرة أبحاث العنف الجنسي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة **جدول أعمال البحوث الإفريقية المشتركة**، أما **المسائل المتداخلة بين العنف ضد المرأة والعنف ضد الأطفال: أولويات البحث العالمية المشتركة**، المسائل المتداخلة بين العنف ضد المرأة والعنف ضد الأطفال: أولويات البحث العالمية المشتركة، فقد أشرف عليها مركز إينوشينتي التابع لمنظمة اليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، ومبادرة أبحاث العنف الجنسي. وعلى غرار جداول الأعمال البحثية المشتركة السابقة، تم إعداد جدول الأعمال البحثي العالمي المشترك هذا لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا باستخدام نهج يُسمى "مبادرة أبحاث صحة الطفل وتغذيته". وهذا النهج يراعي وجهات نظر أصحاب المصلحة المتعددين، ولا يقتصر على آراء الخبراء الفنيين، حتى تُعامل كل وجهات النظر على قدم المساواة دون أن تصبح بعض الأصوات أكثر هيمنة من الأخرى. وهو يحقق ذلك من خلال "حشد" آراء متعددة حول قضية بعينها، حتى لا يقتصر على آراء "خبراء" محددين.

تشكَّلت ثلاثة فرق لتنظيم وتوجيه الإعداد المشترك لجدول الأعمال البحثي العالمي المشترك لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا:

1. تولى فريق الإشراف مسؤولية الإشراف على العملية بأكملها، وهذا يشمل التنسيق والتصميم والتحليل وإعداد التقارير والنشر. وتألَّف فريق الإشراف من كبار الموظفين والاستشاريين الذين يعملون في مبادرة أبحاث العنف الجنسي (إليزابيث دارنتال وعائشة ماجو ومارك توملينسون) وفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة (رافاييل رافين وجونكال بلازاو وكاستانو وجورجيا إيرولدي)، وفي رابطة الاتصالات التقدمية (تيجيست شيوارجا حسين وناميتا أفريتي)، وفي الشراكة العالمية لمناهضة المضايقات والانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي على الإنترنت (راشيل جرانت).

2. تشكَّلت الفريق الاستشاري خلال مرحلة بدء المشروع، بالاستناد إلى المعايير التي حددها فريق الإشراف. وضمَّ الفريق الاستشاري 29 شخصًا من مجالات النسوية والتكنولوجيا، والعنف ضد النساء والفتيات، ومجالات منع العنف على الإنترنت والتصدي له، إلى جانب العاملين في شركات التكنولوجيا العملاقة والمتخصصين في مجال الجرائم الإلكترونية على مستوى عدة أطر جغرافية. ويقدم أعضاء الفريق الاستشاري مجتمعين المعلومات والنصائح الفنية المبنية على الخبرة بشأن الخطوات الرئيسية في ممارسة تحديد أولويات إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا.

3. كان فريق الخبراء العالمي الفريق الأكبر، إذ بلغ مجموع أعضائه النهائي 350 خبيرًا، وقد أتاح آلية مهمة لضمان مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والمتنوعين من جميع أنحاء العالم في تحديد أولويات أسئلة البحث. ولتشكيل فريق الخبراء العالمي، تعاون فريق الإشراف والفريق الاستشاري لإعداد قائمة طويلة تضم الخبراء العالميين والمنظمات العالمية التي تسعى في فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا والوقاية منه والتصدي له.

واستنادًا إلى الدعم المُقدَّم من الخبراء الشغوفين ضمن هذه الهياكل التنظيمية الثلاثة وبالاستفادة من خبراتهم، تم إعداد جدول الأعمال البحثي العالمي المشترك لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا من خلال عملية دورية مكونة من 6 خطوات، مع إتاحة العديد من الفرص للتعبير والتناقش. تضمَّنت الخطوة الأولى مراجعة المؤلفات لتحديد النطاق، بهدف تحديد الفجوات الكبرى في المجال، وشكَّلت إطار عملية تحديد الأولويات وأسفرت عن تحديد خمسة مجالات بحثية كبرى لإعداد الأسئلة البحثية المقترحة.

- المجال الأول: الطبيعة ومعدل الانتشار والتأثير
- المجال الثاني: إجراءات التصدي
- المجال الثالث: منع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا
- المجال الرابع: الفئات السكانية
- المجال الخامس: المقاييس والمنهجيات

وبعد تحديد هذه المجالات، جُمعت الأسئلة البحثية المحتملة باستخدام نهج ثنائي المرحلة. وشورك استطلاع على الإنترنت لجمع الأسئلة مع فريق الإشراف والفريق الاستشاري، ثم نشره أفراد الفريقين على نطاق أوسع على الشبكات التابعة لهم. استُقبلت تسعة وأربعون (49) ردًا عبر الإنترنت، مع تلقي عدد قليل من الردود الإضافية عبر البريد الإلكتروني. وُجِع ما مجمله 481 سؤالًا بحثيًا محتملاً. راجع فريق الإشراف هذه الأسئلة وجمّعها وربّتها حسب الأولوية وقلّلتها إلى 15 سؤالًا لكل مجال. ثم شورت هذه الأسئلة مع فرق الحوكمة المختلفة عن طريق استطلاع ترتيب عالمي عبر الإنترنت، حيث طُلب من المشاركين ترتيب الأسئلة البحثية في كل مجال. في المُجمَل، شارك 350 خبيرًا ردهم.

أهم سؤاليين بحثيين في كل مجال

المجال الأول: الطبيعة ومعدل الانتشار والتأثير

- ما معدل الانتشار الحالي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا على المنصات الإلكترونية وقنوات التواصل الرقمية المختلفة (وتشمل بعض تطبيقات المواعدة) وما مدى تفاوته بين الفئات والتوزيعات السكانية المختلفة (حسب العمر والنوع الاجتماعي والوضع الاجتماعي والاقتصادي)؟
- ما طبيعة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا وما معدل انتشاره وتأثيره في بيئة محددة؟

المجال الثاني: إجراءات التصدي

- ما أطر السياسات والأطر القانونية والمناهج التنظيمية المُطبّقة من أجل التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا؟ وإلى أي مدى تُطبّق؟ وما مدى فاعليتها؟
- ما آلية محاسبة مؤسسات القطاع الخاص، وتشمل مطوري التكنولوجيا، على التكنولوجيا التي يطورونها وعلى العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا والذي يُرتكّب على أجهزتهم ونطاقاتهم على الإنترنت؟

المجال الثالث: منع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا

- ما التدخلات القائمة على الأدلة التي تعمل على منع الأشكال المختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا؟
- أي التدخلات الوقائية أثبتت أنها الأكثر نجاحًا في تغيير توجهات وسلوكيات مرتكبي العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، وهذا يشمل الفئات التي من المرجح أن ترتكب العنف؟

المجال الرابع: الفئات السكانية

- كيف تؤثر محدودية أو انعدام الوصول إلى الإنترنت في قدرة الفئات المُهمّشة على الحصول على العدالة أو الانتصاف في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا؟
- كيف يمكننا أن نحقق أقصى استفادة من النتائج الحالية المستقاة من فئات سكانية بعينها (وهي تحديدًا الفئات التي يصعب الوصول إليها أو المُهمّشة) وتطبيقها من أجل توسيع المَدارك بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، مع مراعاة الوقائع المحلية والتجارب الفعلية؟

المجال الخامس: المقاييس والمنهجيات

- ما أفضل المناهج لإجراء أبحاث عالية الجودة وأخلاقية وآمنة حول الأشكال المختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، وهذا يشمل إجراء البحث في ظل الظروف الإنسانية؟
- ما أفضل المناهج لإجراء تحليل على القوانين والسياسات المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا للتوصل إلى أدلة تتعلق بتنفيذها؟

الاستنتاجات

العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا مشكلة عالمية كبيرة تهدد المساواة الجندرية وتُخلّ بحقوق الإنسان والتنمية الاجتماعية على مستوى العالم. وهناك اهتمام متزايد من القادة العالميين بفهم العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا والتصدي له، وهذه الأبحاث العالمية المشتركة تهدف إلى بناء أساس صلب من الأدلة التي توجه جهود العمل البناء.

تؤكد نتائجنا على ضرورة إجراء أبحاث تأسيسية لمعرفة طبيعة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا وخطر التعرض له وعوامل الوقاية منه وآثاره، لتوفير أساس قوي من الأدلة التي توجه إجراءات الوقاية والتصدي، فهذه الأبحاث ضرورية لضمان اتباع مناهج تركز على الناجين/الناجيات في التصدي لهذا العنف والوقاية منه. وقد دعا المشاركون إلى إعداد منهجيات مبتكرة تعبر بدقة عن الطبيعة المعقدة للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا. ومن الضروري استخدام أدوات قياس موحدة وموثوقة وصادقة لضمان اتساق البيانات بين الدراسات، ومعرفة معدل انتشار العنف وآثاره وفعالية إجراءات التدخل.

أكد المشاركون على أن إستراتيجيات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا ينبغي أن تعطي الأولوية لوجهات نظر الناجين/الناجيات وتجاربهم، ومواءمة الخدمات وأشكال الدعم المقدمة مع الاحتياجات الفعلية والوسائل المفضلة لطلب المساعدة. ودعا المشاركون باستمرار إلى إعداد أطر سياسات وأطر تشريعية صارمة تعاقب مرتكبي العنف وتحاسب المنصات الرقمية على تسهيلها لمثل هذه البيئات. علاوة على ذلك، يجب أن يعطي تصميم المنصات التكنولوجية الأولوية لخصائص الأمان في سبيل الحد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، مع احترام الخصوصية وحرية التعبير.

لقد أكدت العملية على أهمية اتباع نهج متعدد الجوانب في فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، مع الاعتراف بأن مخاطر التعرض لهذا العنف وآثاره ليست موزعة بالتساوي. وقد سلطت التعقيبات حول تأثير السياسات والتشريعات الضوء على وجود وجهين للقصة: الأول هو الحاجة إلى وضع أطر قانونية صارمة لمحاسبة مرتكبي العنف والمنصات، والثاني هو احتمالية إساءة استخدام هذه القوانين لإسكات أو قمع الفئات المهمشة مثل الناشطين ومجموعات الميم. ولذلك ينبغي أن تستكشف الأبحاث المستقبلية هذه القوى المؤثرة استكشافاً شاملاً، ما يضمن أن قوانين مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا تعزز الحماية دون أن تسمح بالقمع السياسي.

الخطوات المُقبلة

يتطلب التصدي الفعال للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا اتباع نهج بحثي متعدد الجوانب يشمل الأبحاث التأسيسية والأساليب المحسنة والوقاية القائمة على الأدلة، وإستراتيجيات التصدي. ولا بد أيضاً من إيلاء اهتمام كبير بالاحتياجات المتداخلة للفئات المهمشة والضعيفة. وتهدف منهجيتنا التعاونية والشاملة في تحديد أولويات البحث إلى تحفيز تضافر الجهود بين الباحثين وصنّاع السياسات والممولين والناشطين على مستوى العالم من أجل التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا بمزيد من الفاعلية. وهذا من شأنه أن يساعد في توفير بيئات رقمية أكثر أماناً، ويُسهم في تحقيق الهدف الأشمل للمساواة الجندرية والقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي، على الإنترنت وخارجه على حد سواء.

ندعو كل أصحاب المصلحة الذين كرّسوا أنفسهم لتوفير بيئات خالية من العنف على الإنترنت إلى مناصرة تنفيذ هذه الخطة، فهذا من شأنه أن يقوّي فهمنا للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا وإعداد إجراءات تصدّ فعالة وعالية الجودة لدعم الناجين/الناجيات والضحايا، وتوفير بيئات خالية من العنف على الإنترنت وعلى أرض الواقع لجميع النساء والأطفال.

مقدمة

لقد ظلّ العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا مُدرجًا في جدول أعمال الخبراء والباحثين في مجال تكنولوجيا النسوية لسنوات عديدة. ومن المبشّر أن إدراك أهمية التعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا ومدى انتشاره وآثاره البالغة على المساواة الجنسانية وعلى السير المنفتح والسلمي للديمقراطية بدأ يجذب المزيد من الاهتمام بين القادة العالميين وغيرهم من العاملين في مجال العنف ضد المرأة في الأماكن غير المتصلة بالإنترنت. واهتمام الحكومات بهذا النوع من العنف يتيح الفرصة للمتخصصين في المجال للدعوة إلى توفير مزيد من الموارد اللازمة لسد الفجوات المعرفية وإعداد برامج أفضل من أجل التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا ومنعه.

مما يدعو للأسف أن الفجوات المعرفية الكبرى يمكنها أن تعيق تنفيذ برامج التصدي والتمنع الفعّالة. ولا يتوفر سوى مقدار ضئيل من البيانات الموثوقة والقابلة للمقارنة عن معدل انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا وأشكاله وآثاره ومسبباته في مختلف المناطق العالمية والشرائح الاجتماعية. ولا يتوفر سوى مقدار محدود من البيانات عن الروابط بين العنف على الإنترنت والعنف خارجه، رغم علمنا بوجود مثل هذه الروابط بالاستناد إلى تجارب العديد من النساء. وليس لدينا ما يكفي من المعلومات حول هوية مرتكبي العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا أو مقدار العنف الذي يمارسه الشركاء الحميمون والكيانات المعروفة مقارنة بأشكال الهجوم المنظّمة والتي تشنّها شبكات الجناة. ولا نعلم ما هي الإجراءات الفعّالة في ردع أو تغيير السلوك المسيء عبر الإنترنت، ولا يتوفر سوى قدر ضئيل من المعرفة حول دور وتأثير التشريعات (وتطبيقها) أو اللوائح أو شركات التكنولوجيا الكبرى في التصدي لهذه المشكلة. والوقائع المؤسفة التي يسببها العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا تتطور بسرعة؛ ويجب علينا أن نعرف كيف نتعامل مع الإيقاع بالضحايا وارتكاب العنف ضدهم وأن نتصدى لذلك في أسرع وقت ممكن، وأن نبتكر طرقًا لمنع العنف.

ضرورة تحديد أولويات البحث

يمكن للاشتراك في إعداد مجموعة من أولويات البحث في المجال أن تسد الفجوات المعرفية سالفة الذكر، وأن تزيد تنوّع الآراء في المناقشات، وأن تدفع المجال نحو المستقبل بمزيد من الاتساق. وقد تعاونت مبادرة أبحاث العنف الجنسي ورابطة الاتصالات التقدمية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والشراكة العالمية لمناهضة الإساءات والمضايقات عبر الإنترنت من أجل الإدارة المشتركة لممارسة تحديد أولويات البحث. والهدف من ذلك هو الاستفادة من حكمة الجماهير وتحديد أولويات البحث عن السنوات الخمسة إلى العشرة المقبلة، لضمان أن أبحاث العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا تتسم بالإنصاف والفاعلية والصلة بالواقع.

لتحديد هذه الأولويات، ولضمان أن عملية التحديد شاملة وشفافة، استخدمنا طريقة تُسمّى مبادرة أبحاث صحة الطفل وتغذيته (CHNRI). وقد استند نهجنا - بعد مواءمته - إلى التجارب السابقة لمبادرة أبحاث العنف الجنسي والشركاء في ممارسات **تحديد أولويات البحث** للتأكد من شمول كل وجهات نظر أصحاب المصلحة، وعدم الاقتصار على آراء الخبراء الفنيين، وهذا ما تحقّقه طريقة مبادرة أبحاث صحة الطفل وتغذيته من خلال حشد آراء متعددة، وعدم الاكتفاء بآراء خبراء بعينهم. وهذه الطريقة تتحدى الطرق المُجرّبة، والتي شهدت لمدة طويلة جداول أعمال بحثية وضعتها أشخاص يبعدون كل البعد عن المجتمعات التي من المفترض أن تخدمهم تلك الأبحاث.

تمثّل هدفنا خلال هذه العملية فيما يلي:

1. تقديم عملية تجمع أصحاب مصلحة متعددين (وتمثيل فئات وآراء متنوعة) من أجل التشارك والتعلّم والتواصل.
2. تحديد الفجوات في الأدلة وتبسيط الضوء على المجالات ذات الأولوية في البحث، والتي توجّه الإنفاق على البحث وتضمن إنفاق الموارد الثمينة بكفاءة.
3. مساعدة الباحثين والممولّين والممارسين وصناع السياسة في التخطيط للبحث وجمع الأموال من أجله.
4. إنشاء أداة للدعوة من أجل إعلام أصحاب المصلحة بمجالات البحث التي صُنّفت على أنها مهمّة.
5. توفير أداة لمراقبة المجال.
6. توجيه عملية تقديم المنح ضمن مبادرة أبحاث العنف الجنسي.

مَن الذي شارك في إعداد جدول الأعمال البحثي هذا؟

تولت الفرق الثلاثة التالية توجيه ممارسة تحديد أولويات البحث في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا:

فريق الإشراف:

أشرف فريق الإشراف على العملية بأكملها، وهذا يشمل التنسيق والتصميم والتحليل وإعداد التقرير والنشر. وتألّف فريق الإشراف من كبار الموظفين والاستشاريين الذين يعملون في مبادرة أبحاث العنف الجنسي (إليزابيث دارتنال وعائشة ماجو ومارك توملينسون) وفي هيئة الأمم المتحدة للمرأة (رافاييل رافين وجونكال بلازولا كاستانو وجورجيا أيرولدي)، وفي رابطة الاتصالات التقدمية (تيغيست شيوارجا حسين وناميتا أفريتي)، وفي الشراكة العالمية لمناهضة المضايقات والانتهاكات القائمة على النوع الاجتماعي على الإنترنت (راشيل جرانت).

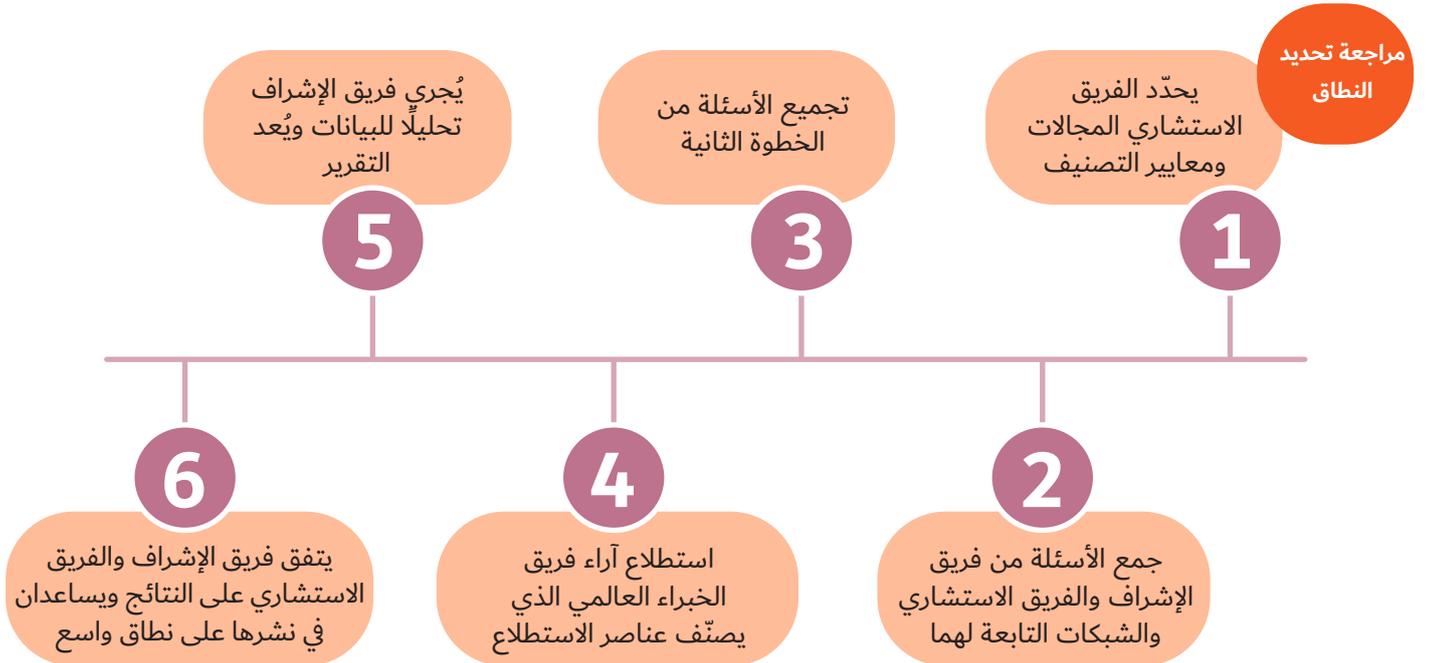
الفريق الاستشاري:

تشكّل الفريق الاستشاري خلال مرحلة بدء المشروع، بالاستناد إلى المعايير التي حددها فريق الإشراف. وضمّ الفريق الاستشاري 29 شخصًا من مجالات النسوية والتكنولوجيا، والعنف ضد النساء والفتيات، ومجالات منع العنف على الإنترنت والتصدي له، إلى جانب العاملين في شركات التكنولوجيا العملاقة والمتخصصين في مجال الجرائم الإلكترونية على مستوى عدة أطر جغرافية. ويقدم أعضاء الفريق الاستشاري مجتمعين المعلومات والنصائح الفنية المبنية على الخبرة بشأن الخطوات الرئيسية في ممارسة تحديد أولويات إنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا.

فريق الخبراء العالمي المعني بإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا:

The كان فريق الخبراء العالمي الفريق الأكبر، إذ بلغ مجموع أعضائه النهائي 350 خبيرًا، وقد أتاح آلية مهمة لضمان مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والمتنوعين من جميع أنحاء العالم في تحديد أولويات أسئلة البحث. وتشكيل فريق الخبراء العالمي، تعاون فريق الإشراف والفريق الاستشاري لإعداد قائمة طويلة تضم الخبراء العالميين والمنظمات العالمية التي تسعى في فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا ومنعه والتصدي له. ولتيسير المشاركة العالمية، كانت أسئلة البحث متاحة باللغات الإنجليزية والإسبانية، والفرنسية، والعربية، والمندرين الصينية، والروسية، والبهاسا الإندونيسية، والهندية.

كيف أنشئ جدول الأعمال البحثي المشترك لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا؟



الخطوة 1: مراجعة تحديد النطاق لتوجيه تحديد المجالات ومعايير التصنيف¹

تقدّم مراجعة المؤلفات لتحديد النطاق الموجزة فيما يلي، نظرة عامة عن الوضع الحالي للأدلة على العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا وحول الفجوات المعرفية الكبرى. وقد ساعدت هذه المراجعة فريق الإشراف على اختيار مجالات البحث الرئيسية لتصنيف أسئلة البحث المقترحة واختيار المعايير لتقييم صلتها بالموضوع خلال سير عملية تحديد الأولويات.

الخطوة 2: جمع الأسئلة

وصّغ فريق الإشراف والفريق الاستشاري والخبراء من الشبكات التابعة لهما مجموعة كبيرة من أسئلة البحث المحتملة في كل مجال. وصوّتوا أيضًا على المعايير المقرر استخدامها في تقييم الأسئلة في استطلاع الترتيب العالمي.

الخطوة 3: تجميع أسئلة البحث واختيارها

ثم شارك فريق الإشراف في عملية ترتيب للاتفاق على مجموعات الأسئلة البحثية المحتملة المقرر مشاركتها مع فريق الخبراء العالمي الأشمل. وبعد جولة مبدئية من المراجعة والتجميع تضمّنت إزالة الأسئلة المكرّرة والأسئلة التي لا علاقة لها بالموضوع، أجريت أربع جولات أخرى من المراجعة والتجميع والتوفيق من خلال عملية تصنيف بالألوان الأحمر والكهرماني والأخضر (RAG). وفي النهاية، تبقى 75 سؤالًا، بواقع 15 سؤالًا لكل مجال.²

الخطوة 4: تحديد أولويات البحوث العالمية وتصنيفها³

نُشر استطلاع عبر الإنترنت يتضمّن الأسئلة البحثية المجمعّة على نطاق واسع بين أعضاء الفريق الاستشاري وفريق الإشراف يدعوهم إلى ترتيب الأسئلة حسب الأولوية باستخدام مجموعة من المعايير المحددة. وأتاح الاستطلاع للمشاركين أيضًا اقتراح أسئلة بحثية إضافية.

الخطوة 5: تحليل البيانات وإعداد التقرير ومراجعة النتائج

خضعت البيانات المستقاة من استطلاع آراء فريق الخبراء العالمي للتحليل، واستخرج منها متخصص فني النتائج المبدئية بالتعاون مع فريق الخبراء العالمي. وتعاون المتخصص الفني وفريق الإشراف في إعداد هذا التقرير.

الخطوة 6: الإجماع على النتائج والنشر على نطاق واسع

راجع فريق الإشراف والفريق الاستشاري النتائج المبدئية والاستنتاجات والتوصيات، وخططوا لنشرها واستخدامها على نطاق واسع.

المراحل الرئيسية والنتائج

الخطوة 1: مراجعة تحديد النطاق، وتحديد المجالات

الخطوة 1(أ): مراجعة تحديد النطاق

في البداية، استُخدمت مراجعة تحديد النطاق للكشف عن الفجوات الملحوظة في المؤلفات المنشورة.

كيفية إجراء مراجعة تحديد النطاق

أعدّ الفريق إطارًا للمراجعة تضمّن تقسيم المؤلفات إلى أربعة مجالات موضوعية رئيسية وهي:

- الأبحاث التي تهدف إلى فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا (وهذا يشمل على سبيل المثال: دراسات معدل انتشاره ومعدل ارتكابه، وعوامل الخطر المرتبطة به وأسبابه وعواقبه).

¹ الملحق (د): <https://www.svri.org/wp-content/uploads/2024/07/TFGBV-Results-of-the-Scoping-Review-Annex-D.pdf>
² الملحق (أ): عمليات تصنيف كاملة لجميع أسئلة البحث المقترحة في كل مجال. مبادرة أبحاث العنف الجنسي: https://www.svri.org/wp-content/uploads/2024/07/TFGBV-Report_Annex_A.pdf
³ الملحق (ج): جدول الأعمال البحثي المشترك لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا - استطلاع الترتيب العالمي (النسخة الإنجليزية). مبادرة أبحاث العنف الجنسي: https://www.svri.org/wp-content/uploads/2024/07/TFGBV-Report_Annex_C.pdf

- الأبحاث التي تهدف إلى التدخل (وهذا يشمل تدخلات المنع والتصدي، والأنواع المختلفة من تقييمات التدخلات، مثل تقييمات العمليات والتقييم التكويني وتقييم التأثير).
- السياسات والتشريعات المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا.
- المقاييس والمنهجيات المستخدمة في أبحاث العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا.

خضعت هذه المجالات الموضوعية للمراجعة والتحليل مقارنة بتصنيفات مختلفة للمؤلفات، وهي تشمل:

- أنواع العنف
- الفئات السكانية
- المواقع الجغرافية (المناطق والبلدان)
- المنهجيات

ساعد اعتماد معايير الشمول والاستبعاد في الحفاظ على التركيز في المراجعة مع التسليم بأن الموارد المتاحة قد لا تسمح للفريق بمراجعة المؤلفات التي تتناول كل أنواع العنف وكل الفئات السكانية المتأثرة.

شملت المراجعة المؤلفات الأكاديمية والمؤلفات غير الرسمية المنشورة باللغة الإنجليزية ما بين العامين 2012 و2022 (شاملة العامين) التي تحدثت عن كل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا. وأدت القيود المتعلقة بالوقت والموارد إلى استبعاد بعض المواضيع، ومنها على وجه التحديد المؤلفات التي تتحدث عن الاتجار بالبشر عبر الإنترنت والاستغلال الجنسي التجاري للأطفال والمراهقين والنساء. المؤلفات الحالية عن هذا الموضوع كثيرة للغاية، وتتداخل مع المؤلفات عن الاستغلال الجنسي التجاري والمواد الإباحية على الإنترنت، والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت، وهذا يشمل للأطفال. علاوة على ذلك، نشرت العديد من المنظمات بالفعل مراجعات في هذا المجال أو كانت تخطط لإجرائها. وهذا يشمل الأعمال المكثفة قيد التخطيط والتنفيذ في مجال العنف ضد الأطفال فيما يتعلق بالاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت⁵. ومع ذلك فإننا ندرك ضرورة التأكد من أن استبعاد الاتجار بالبشر والاستغلال الجنسي التجاري لا يتسبب في إهمال التدخلات الحرجة والمتعددة بين الاتجار بالبشر وبين العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا. وهذا يشمل الطرق التي يُجبر بها المعتدون أو المتاجرون بالبشر ضحاياهم على المشاركة في الاتجار بالبشر مُستغلين سلطتهم ونفوذهم، وكيف يمكن أن يتضمّن هذا تهديدهم بنشر صورهم رغماً عنهم (وهذا شكل من أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا مشمول في هذه المراجعة). صُمّمت المشاورات الموسّعة التي عُقدت خلال صياغة هذا التقرير وبعدها، لتضمن شمول أصحاب المصلحة الذين يتعاملون على وجه التحديد مع هذه الموضوعات في الفريق الاستشاري، ومشاركتهم في الاستطلاع وفي المناقشات الجماعية بين الخبراء عبر الإنترنت. وهذا من شأنه أن يجعل النتائج تعكس آراءهم.

ما توصلنا إليه في مراجعة تحديد النطاق

كشفت المراجعة عن أن معظم الدراسات الحالية ركّزت على تحديد حجم العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا وتأثيره، ولم يبحث في طرق منع ذلك العنف والتصدي له سوى عدد قليل من دراسات التدخل. والأبحاث حول التشريعات والسياسات محدودة أيضاً. وتعاني الأبحاث الحالية من عدة قيود منهجية، تشمل سُح البيانات الأصلية، وانخفاض عدد الأبحاث النوعية أو متنوعة الطرق البحثية، وصغر حجم العينات، وضعف تفصيل البيانات. وفي المُجمل، يفتقر المجال إلى تعريفات ومصطلحات موحّدة، وأطر قياس تسمح بجمع بيانات موثوقة يمكن مقارنتها.

هناك فجوات في المعرفة الإقليمية، في ظل انخفاض عدد الدراسات في أوروبا الوسطى والشرقية، والشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وإفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي.

وهناك أيضاً فجوات في الفئات السكانية. ورغم أن الأبحاث الحالية تؤكد على أن المضايقة على الإنترنت أكثر انتشاراً بين الفتيات والشابات ذوات البشرة غير البيضاء، أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو أفراد مجتمع الميم، فلم يتضمّن النساء والفتيات اللاتي يتعرضن لأشكال متداخلة ومتعددة من التمييز في البحث سوى عدد قليل من الدراسات. وتلك الدراسات كانت على الأرجح دراسات نوعية وحجم العينات فيها كان صغيراً. وظهرت أيضاً فجوات فيما يتعلق بالنساء المهاجرات واللجئات، والنساء الريفيات، والنساء اللاتي ينتمين إلى الأقليات العرقية أو الدينية. وهناك عموماً حاجة إلى إجراء الأبحاث في كل المجالات المُستخدمة

⁴ Barnert E, Iqbal Z, Bruce J, Anoshiravani A, Kolhatkar G, Greenbaum J. Commercial Sexual Exploitation and Sex Trafficking of Children and Adolescents: A Narrative Review. *Acad Pediatr*. 2017 Nov-Dec;17(8):825-829. doi: 10.1016/j.jacap.2017.07.009. Epub 2017 Aug 7. PMID: 28797913; PMCID: PMC5673585

⁵ في هذا التقرير، وبما يتماشى مع تعريف منظمة الصحة العالمية، الفتيات الصغيرات هن اللاتي تقل أعمارهن عن 15 عاماً، والشابات هن اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و24 عاماً. ولاعتبارات أخلاقية ومنهجية، تُجمع البيانات المتعلقة بالعنف عادة عن الفتيات والنساء اللاتي يبلغن 15 عاماً أو أكثر. ونحن ندرك أن العنف ضد الفتيات اللاتي تتراوح أعمارهن بين 15 و18 عاماً يندرج في العنف ضد الأطفال.

⁶ على سبيل المثال، يخطط القائمون على مبادرة Safe Online ضمن شراكة إنهاء العنف (End Violence) لإجراء تحليل شامل على بيانات الاستغلال والاعتداء الجنسي على الأطفال عبر الإنترنت والذي من شأنه أن يساعد القائمين على المشروعات الحالية وأصحاب المصلحة على تحديد الفجوات الموضوعية والقطاعية والجغرافية في جمع البيانات وتحليلها وتدقيقها ودمجها وتطبيقها، وفي تحديد المصطلحات وأساليب التواصل؛ تشمل المصادر الأخرى: ECPAT International (2017). Online child sexual abuse and exploitation: Current forms and good practice for prevention and protection; Equality now (2021). Ending Online Sexual Exploitation and Abuse of Women and Girls: A Call for International Standards; Council of Europe (2022) Online and Technology Facilitated Trafficking in Human Beings

لتوجيه هذه المراجعة للتوصل إلى فهم عميق للتأثيرات المتفاوتة التي يُحدثها العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا في حياة النساء والفتيات، على تنوعهنّ. وهذا ليس غريبًا بالنظر إلى حداثة هذا المجال، وهو يؤكد على أهمية تحديد أولويات أبحاث العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا لتوجيه المجال بمزيد من المنهجية.

الخطوة 1(ب): تحديد المجالات ومعايير التصنيف

بالنظر إلى الفجوات المرصودة في مراجعة تحديد النطاق، حدّد فريق الإشراف والفريق الاستشاري خمسة مجالات لأسئلة البحث المحتملة. ومن بين هذه المجالات مجالان معنيّان بالتدخل وهما: التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا والوقاية منه.

المجال الأول: الطبيعة ومعدل الانتشار والتأثير

يتضمّن هذا المجال الأبحاث التي تهدف إلى فهم ما يلي:

- العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا بأشكاله المتعددة، وهذا يشمل معدل انتشار الأشكال المختلفة من هذا العنف؛ وعوامل الخطر والوقاية المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا؛ وأسباب وتأثيرات العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا، على الإنترنت وخارجه، وهي تشمل عواقبه الصحية والمباشرة وغير المباشرة والاقتصادية والنفسية؛ وأوجه الارتباط بين العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا وبين العنف خارج الإنترنت.
- كيف تؤثر الأشكال المختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا على مجموعة من الحقوق الفردية والجماعية، وهي تشمل حق المشاركة في الساحات المدنية المشتركة، والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها، وحرية التعبير، والخصوصية، والحق في الكرامة والأمن، وغيرها من الحقوق.
- كيف يؤثر العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا في الاقتصاد الرقمي وفي الشمول الرقمي للنساء والفتيات، على تنوعهنّ.

المجال الثاني: إجراءات التصدي⁷

يتضمّن هذا المجال البحث فيما يلي:

- تدخلات التصدي متعددة القطاعات (وتقييماتها)، ومنها على سبيل المثال، الخدمات الضرورية للناجين/الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا. وهذا يتناول كيف أن الخدمات الحالية غير ملائمة للاستجابة للناجين/الناجيات من هذا الشكل من العنف القائم على النوع الاجتماعي ولدعمهم.
- دور السياسات والتشريعات وتأثيرها في توفير خدمات تركز على الناجين/الناجيات، ودور التشريعات في محاسبة مرتكبي العنف والتحديات التي تنطوي عليها.
- كيف يُمكن تحميل شركات التكنولوجيا المسؤولية على توفير الأمن عبر الإنترنت، وما الإجراءات التي تتخذها شركات التكنولوجيا ومقدمو الخدمات على الإنترنت من أجل التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا على مواقعهم الإلكترونية.
- الإجراءات الإضافية التي يمكن وينبغي للحكومات وشركات التكنولوجيا أن تتخذها فيما يتعلق بتقديم الخدمات والتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا.

المجال الثالث: منع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا

يتضمّن هذا المجال البحث فيما يلي:

- الإجراءات الفعّالة في منع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا، وتقييم البرامج أو التدخلات الحالية مثل برامج منع العنف على مواقع المواعدة أو التحرش الجنسي في مكان العمل عبر الإنترنت.
- كيف يمكن لخصائص المنصات الإلكترونية ووظائفها أن تزيد أو تُضاعف معدل ارتكاب العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا.
- الدور الذي يجب على شركات التكنولوجيا أن تؤديه في الوقاية الأساسية عن طريق تصميم تكنولوجيات آمنة تمنع ممارسة العنف.
- الدور الذي يمكن للسياسات والتشريعات أن تؤديه في الوقاية من العنف.
- كيف تتغيّر المعايير الاجتماعية (على الإنترنت وخارجه) وكيف يتأثر هذا التغيّر - سواء أكان إيجابيًا أم سلبيًا - بطرق تصميم التكنولوجيا واستخدامها أو إساءة استخدامها.

⁷ تُذكر أن التصدي للعنف والوقاية منه جزء من سلسلة عناصر متصلة، وأن العناصر التي تتعامل مع كل منهما قد تحتوي على مكونات مختلفة من التدخل المتكامل. وتُذكر أيضًا أن كلاً من الوقاية والتصدي ضروريان لإنهاء كل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي. وهدفنا في تقسيمهما إلى مجالين مختلفين لم يكن لمجرد فصلهما عن بعضهما، بل لنضمن أن أهمية كل نوع منهما تنعكس في عملية تحديد أولويات البحث وجدول الأعمال الناتج عنها.

المجال الرابع: الفئات السكانية⁸

يتضمّن هذا المجال:

- الأبحاث التي تتناول التأثيرات المتفاوتة للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا على فئات سكانية محددة. وهذا يشمل الفتيات الصغيرات، وأعضاء مجتمع الميم، والنساء والفتيات ذوات الإعاقة على تنوعهن، بالإضافة إلى النساء المهاجرات واللاجئات، والنساء اللاتي يعشن في ظروف إنسانية على تنوعهن.
- الأبحاث التي تستكشف الطبيعة المتداخلة للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا الذي تعرضت له هذه الفئات السكانية، والأبحاث التي تتعلق بعراقيل إعداد التقارير والإجراءات الوقائية المتاحة، والاستجابات المتفاوتة من الفئات السكانية لتدخلات الوقاية، والأبحاث التي تتعلق بخدمات الاستجابة المطلوبة.
- الأبحاث التي تُثري فهمنا للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا في السياقات الإنسانية، والأبحاث التي تتناول كيف يمكن للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا والصراع أن يعزّزا بعضهما.

المجال الخامس: المقاييس والمنهجيات

يتضمّن هذا المجال البحث فيما يلي:

- تهيئة الطرق التقليدية لقياس معدل انتشار العنف ضد النساء، والتوصل إلى طرق جديدة ومبتكرة لقياس العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا.
- استخدام مقاييس موحدة وفقاً للمفاهيم والتعريفات والمصطلحات المتفق عليها، والنظر في التعليم القائم على الممارسة، وتدرجات المعرفة، ومراقبة التدخلات وتقييمها.

يشير المجال الخامس أيضاً إلى المناهج وأدوات البحث التي نستخدمها في قياس الأشكال المختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا، ومصداقيتها (على سبيل المثال، هل تقيس ما ينبغي أن تقيسه) وموثوقيتها (على سبيل المثال، اتساق إجابة الشخص عن السؤال أو المقياس نفسه مع مرور الزمن)، ودقتها (على سبيل المثال، كيف يمكننا أن نقلل القيود في قياس البيانات الدقيقة عن معدل انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا، وهي تشمل تحييز الاستذكار والتحييز للمقبول اجتماعياً)، وتوافقها وتوحيدها (على سبيل المثال، هل يمكننا استخدام طرق ومقاييس موحدة للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا على مستوى الدراسات).

معايير تصنيف أسئلة البحث المحتملة وترتيبها

في الوقت نفسه، أعدّ فريق الإشراف قائمة تحتوي على 10 معايير⁹ ضمن مبادرة أبحاث صحة الطفل وتغذيته من أجل تصنيف أو ترتيب أسئلة البحث¹⁰ وقارنوها باستطلاع داخلي لتقليلها إلى خمسة معايير فقط. ثم صوّت أعضاء الفريق الاستشاري على هذه المعايير الخمسة، وأعطوا الأولوية للمعايير الثلاثة التالية:

إمكانية الإجابة: احتمالية الإجابة عن السؤال البحثي وتحقيق أهدافه في غضون الإطار الزمني المقترح.

إمكانية التطبيق: احتمالية تطبيق المعرفة المُحصّلة من خلال البحث المقترح في السياسات والممارسات.

سد فجوة كبيرة: من المرجح أن بعض الأفكار البحثية سوف تسدّ فجوة كبيرة في المعرفة المطلوبة للتطبيق أو التنفيذ بدرجة أكبر من غيرها.

⁸ ندرك أن السؤال عن الفئات السكانية يتداخل مع المجالات الأربعة الأخرى، ولكننا رأينا أنه من المهم أن يكون هناك مجال يركز على الفئات السكانية المعرضة بدرجة استثنائية للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا ولا تتلقى حالياً خدمات كافية ولا تحظى بالبحث الكافي في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهّله التكنولوجيا.
⁹ Rudan I, Gibson JL, Ameratunga S, El Arifeen S, Bhutta ZA, Black M, Black RE, Brown KH, Campbell H, Carneiro I, Chan KY, Chandramohan D, Chopra M, Cousens S, Darmstadt GL, Meeks Gardner J, Hess SY, Hyder AA, Kapiriri L, Kosek M, Lanata CF, Lansang MA, Lawn J, Tomlinson M, Tsai AC, Webster J; Child Health and Nutrition Research Initiative. Setting priorities in global child health research investments: guidelines for implementation of CHNRI method. Croat Med J. 2008 Dec;49(6):720-33. doi: 10.3325/cmj.2008.49.720. PMID: 19090596; PMCID: PMC2621022

¹⁰ الملحق (ه): CHNRI Criteria and Shortlisting. <https://www.svri.org/wp-content/uploads/2024/07/Annex-E-CHNRI-Criteria-and-Shortlisting.pdf>

الخطوة 2: جمع الأسئلة

باستخدام المجالات سالفة الذكر، أنشأ فريق الإشراف استطلاعًا لجمع الأسئلة عبر الإنترنت باللغات الإنجليزية والفرنسية والإسبانية، مع إمكانية إدراج ما يصل إلى ثلاثة أسئلة بحثية في كل مجال. وأتاح الاستطلاع أيضًا للمشاركين أن يقدموا سؤالين بحثيين إضافيين رأوا أنهما لا يندرجان على نحو ملائم في أي مجال من المجالات الخمسة. وتضمن الاستطلاع أسئلة تتعلق بالسكان لمعرفة الخصائص المهنية والشخصية للخبراء الذين يشاركون في اقتراح أسئلة البحث. وأرسل الاستطلاع إلى الفريق الاستشاري مع طلبات لنشره على زملائهم في المجال ذي الصلة. في المُجمَل، أسهم 48 خبيرًا من مختلف أنحاء العالم في اقتراح سؤال بحثي واحد على الأقل لكل خبير منهم.

الخطوة 3: تجميع الأسئلة وتوحيدها

أنتجت عملية جمع الأسئلة ما مجمله 481 سؤالًا بحثيًا مقترحًا خضعت بعد ذلك للتوحيد. أجرينا في البداية سلسلة من المراجعات خضعت خلالها كل الأسئلة في كل مجال للتنظيم والتصنيف في موضوعات فرعية (مثل: معدل الانتشار، وعوامل الخطر، والآثار). وهذا أتاح لنا إزالة الأسئلة المكررة، ودمج الأسئلة المشابهة متى كان ذلك ملائمًا، وإزالة الأسئلة المبهمة أو الأسئلة التي لم تكن تشكل أسئلة بحثية فعلية. وبعد اكتمال هذه العملية، استخدم أعضاء فريق الإشراف طريقة الألوان الأحمر والكهرماني والأخضر (RAG) على كل سؤال بناء على المعايير الثلاثة التي حددها الفريق الاستشاري (إمكانية الإجابة، وإمكانية التطبيق، وسد فجوة كبيرة). ثم حُوِّلت ترتيبات الألوان الأحمر والكهرماني والأخضر إلى أرقام (حيث الأحمر=0، والكهرماني=1، والأخضر=2) وحُسيب مجموعها بين كل المُقيِّمين.

باستخدام هذه العملية، استطاع فريق الإشراف تقليل عدد الأسئلة إلى 15 سؤالًا لكل مجال، و75 سؤالًا في المُجمَل.

الخطوة 4: استطلاع الترتيب العالمي

نُشر استطلاع عبر الإنترنت لدعوة أصحاب المصلحة المتعددين المعنيين بإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا من مختلف أنحاء العالم إلى ترتيب الأسئلة البحثية المقترحة الخمسة والسبعين (75) حسب الأولوية في كل مجال من المجالات الخمسة. وتألّف الاستطلاع من المكونات الرئيسية التالية.

- بدأ الاستطلاع بسلسلة من الأسئلة المتعلقة بالسكان عن الخصائص الشخصية، وهي تشمل المناطق الجغرافية للخبرة، والبلد الذي يقيم فيه المشارك، ومجالات الخبرة المهنية، والنوع الاجتماعي والانتماء إلى أي فئة مُهمَّشة.
- في كل مجال، طُلب من المشاركين ترتيب كل الأسئلة البحثية المحتملة، ولكن مع التركيز بوجه خاص على أهم عشرة أسئلة من حيث الأولوية، مع وضع المعايير الثلاثة في الحسبان، وهي إمكانية الإجابة وإمكانية التطبيق وسد فجوة كبيرة.
- في كل مجال، دُعِيَ المشاركون إلى تقديم أسئلة بحثية إضافية رأوا أنها ذات أولوية، ولكنها غير مشمولة في الأسئلة المعروضة، وإلى ترك أي تعليقات أخرى عن المجال رأوا أنها ذات صلة بالموضوع.¹¹

كان استطلاع الترتيب متاحًا على الإنترنت من خلال برنامج SurveyMonkey لمدة إجمالية قدرها خمسة أسابيع من 14 ديسمبر/كانون الأول 2023 حتى 22 يناير/كانون الثاني 2024. وكان الاستطلاع متوفرًا باللغات الإنجليزية والإسبانية، والفرنسية، والعربية، والماندرين الصينية، والروسية، والبهاسا الإندونيسية، والهندية. وقد اختبره في كل لغة أعضاء فريق الإشراف والمترجمون المتخصصون الذين أنشأوا كل نسخة لغوية من الاستطلاع.

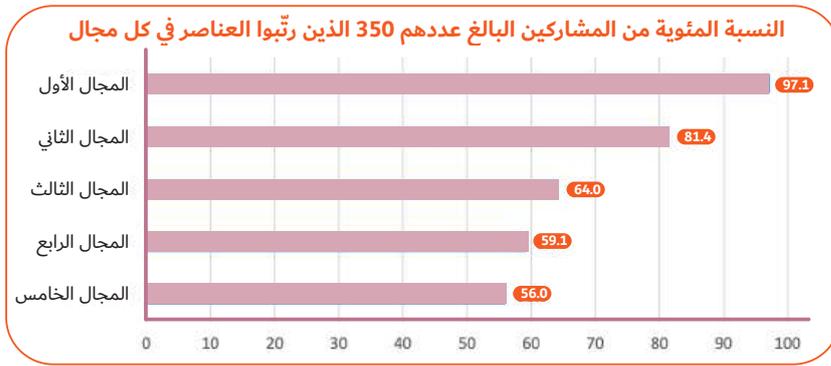
بعد انتهاء الاستطلاع، نُزِلت البيانات في تنسيق ملف Excel من أجل فحصها، ثم نُقلت إلى برنامج Stata 17 لإجراء المزيد من التحليل. وعن كل مشارك، حُسيب متوسط درجات كل سؤال بحثي في كل مجال لتحديد ترتيب السؤال داخل المجال (واعُتبرت الدرجات الأقل هي الأعلى مرتبة وصولًا إلى أعلى مرتبة ممكنة وهي المرتبة الأولى).

¹¹ الملحق (ب): جدول الأعمال البحثي المشترك لإنهاء العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا - الأسئلة والموضوعات البحثية المحتملة الجديدة التي اقترحها المشاركون خلال استطلاع الترتيب. https://www.svri.org/wp-content/uploads/2024/07/TFGBV-Report_Annex_B.pdf

خصائص المشاركين في استطلاع الترتيب العالمي

رتَّب الأسئلة ما مجمله 350 شخصًا في مجال واحد على الأقل من المجالات الخمسة، وبذلك اعتُبروا مشاركين في الاستطلاع. ومن بين هؤلاء، قدّم 63 شخصًا (18%) تعليقات جوهرية مكتوبة تتعلق بمجال واحد على الأقل.

انخفض عدد المشاركين في الترتيب مع عرض المجالات بالترتيب، حيث رتَّب المجال الأول 97.1% (العدد=340) وصولًا إلى 56.0% الذين رتَّبوا المجال الخامس (العدد=196). انظر الشكل 1.

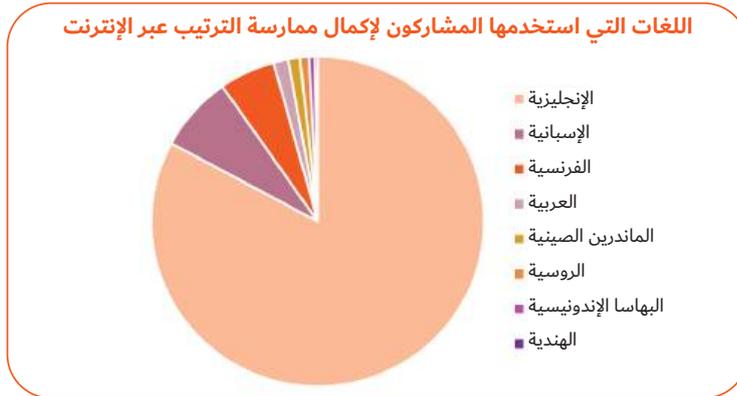


الشكل 1
النسبة المئوية من إجمالي المشاركين الذين رتَّبوا النتائج في كل مجال

ما لم يرد خلاف ذلك صراحة، فإن جميع النتائج الواردة في هذا التقرير تستند إلى المعلومات المتاحة التي قدمها المشاركون البالغ عددهم 350 شخصًا الذين أسهموا في بيانات الترتيب، ما يضمن شمول كل وجهات النظر التي قدمها المشاركون المقيمون في جنوب الكرة الأرضية.¹²

اللغات التي استخدمها المشاركون لإكمال الاستطلاع

كان استطلاع الترتيب متاحًا بثماني لغات. واختار معظم المشاركين، أي 82.8% (العدد=290)، إكمال الاستطلاع باللغة الإنجليزية. واستخدم 7.4% من المشاركين (العدد=26) النسخة الإسبانية، واستخدم 5.4% منهم (العدد=19) النسخة الفرنسية، واستخدم أقل من 2% منهم كلاً من النسخة العربية (العدد=5) والماندرين الصينية (العدد=4)، والروسية (العدد=3)، والبهاسا الإندونيسية (العدد=2)، والهندية (العدد=1).



الشكل 2
اللغات المستخدمة في إكمال استطلاع الترتيب العالمي

من بين 63 مشاركًا قدّم بيانات وصفية، كتب 53 منهم (84.1%) البيانات باللغة الإنجليزية (وهذا يشمل الذين اختاروا إكمال الاستطلاع باللغة العربية)، وكتب 8 منهم البيانات باللغة الإسبانية (12.7%)، وكتب اثنان منهم البيانات باللغة الفرنسية (3.2%).

أماكن إقامة المشاركين

في المُجَمَّل، أخبرنا 230 مشاركًا (65.7%) أنهم يقيمون في بلاد عزّفها البنك الدولي بأنها منخفضة أو متوسطة الدخل في عام 2024. ومن بين تلك البلاد، كانت كينيا (العدد=36)، والهند (العدد=24) وبابوا غينيا الجديدة (العدد=11) وجنوب إفريقيا

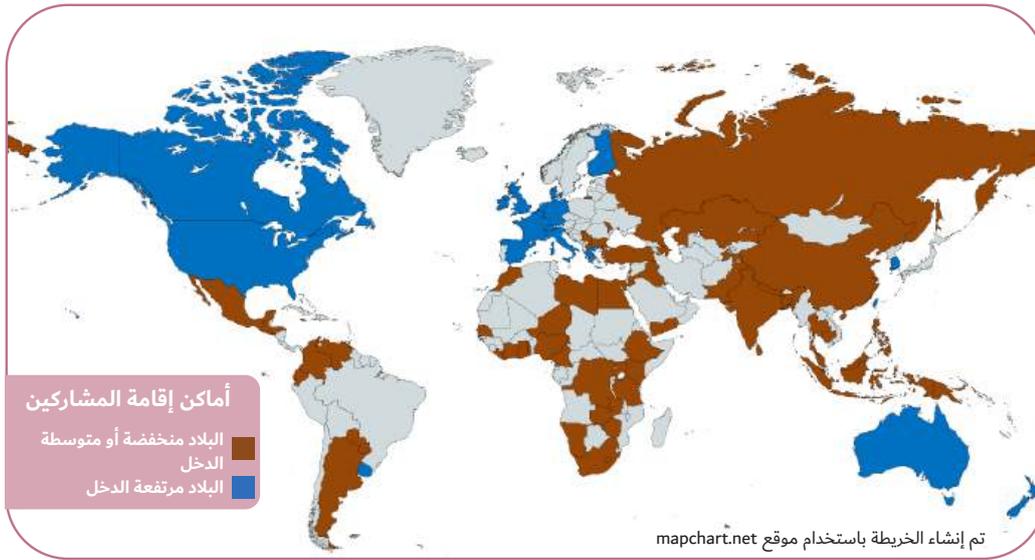
¹² كان من المرجح بدرجة كبيرة أن يفيد الأشخاص الذين رتَّبوا كل العناصر بأنهم يعملون في أمريكا اللاتينية أو منطقة الكاريبي (p=0.007)، أو أوروبا وآسيا الوسطى (p=0.008) أو أمريكا الشمالية (p=0.003) وكان من الأقل ترجيحًا أن يفيدوا بأنهم يعملون في إفريقيا (p=0.001). ومن بين المشاركين الذين كشفوا عن البلد الذي يقيمون فيه، أكمل 65.1% من المشاركين الذين يقيمون في بلدان مرتفعة الدخل المجالات الخمسة كلها، مقارنة بنسبة 42.1% من المشاركين الذين يقيمون في البلدان ذات الدخل المنخفض والمتوسط (p<0.0001). ومن الناحية المهنية، كان من المرجح قليلًا أن يكون المشاركون الذي أكملوا الاستطلاع يعملون في المجال الأكاديمي مقارنة بالمجالات الأخرى (p=0.05). ولم تكن هناك أي فروق ذات دلالة إحصائية حسب أي خصائص سكانية.

(العدد=11) ونيجييريا (العدد=10) هي البلدان الأكثر شيوعًا، مع إبلاغ عدد يتراوح بين مشارك واحد وثمانية مشاركين عن 59 بلدًا آخر. في المُجمَل، كان المشاركون ينتمون إلى 64 بلدًا مختلفًا من البلاد منخفضة أو متوسطة الدخل.

أفاد 109 مشاركين (31.1%) أنهم يقيمون في بلاد عرّفها البنك الدولي بأنها مرتفعة الدخل. ومن بين تلك البلاد، كانت الولايات المتحدة (العدد=31)، وأستراليا (العدد=18) والمملكة المتحدة (العدد=11) هي البلدان الأكثر شيوعًا، مع إبلاغ عدد يتراوح بين مشارك واحد وثمانية مشاركين عن 17 بلدًا آخر. في المُجمَل، كان المشاركون ينتمون إلى 20 بلدًا مختلفًا من البلاد مرتفعة الدخل.

أمّا الأحد عشر مشاركًا الآخرون (3.1%) فلم يكشفوا عن أماكن إقامتهم.

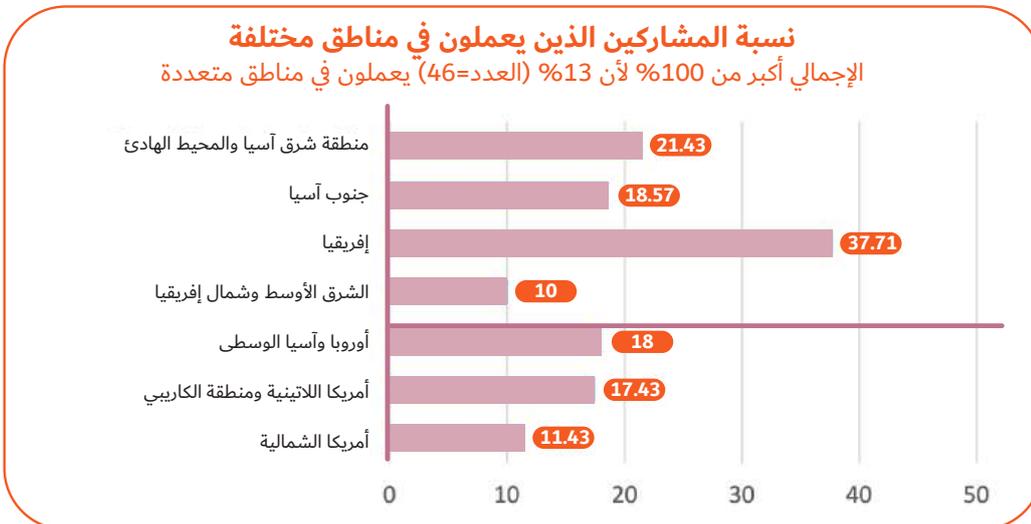
توضح الخريطة أدناه (الشكل 3) التوزيع العالمي للمشاركين، حيث يشير اللون البني إلى البلاد منخفضة أو متوسطة الدخل، واللون الأزرق إلى البلاد مرتفعة الدخل.



الشكل 3
التوزيع العالمي للمشاركين

أماكن عمل المشاركين

كان لدى المشاركين في استطلاع الترتيب خبرات مهنية عالمية متفاوتة، ممثلين كل المناطق الكبرى، حيث أفاد 13% من المشاركين (العدد=46) أنهم يعملون في مناطق متعددة. وكما هو ظاهر في الشكل 4، أفاد أكبر عدد من المشاركين أنهم يعملون في إفريقيا، تليها منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ.

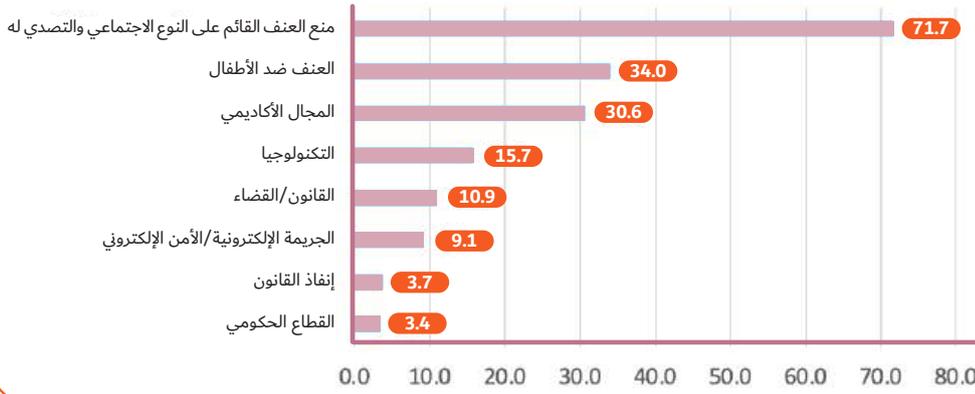


الشكل 4
المناطق الجغرافية للخبرة

الخبرة المهنية للمشاركين

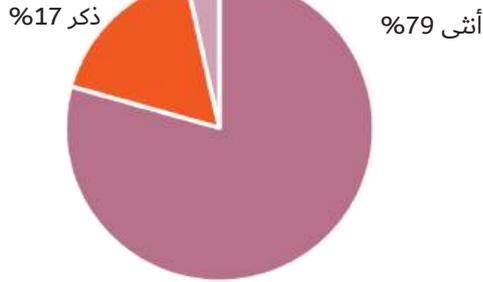
أفادت غالبية المشاركين بأنهم يعملون في مجال الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي أو التصدي له (العدد=251). وشملت المجالات الأخرى المُبلّغ عنها: العنف ضد الأطفال (العدد=119)، والمجال الأكاديمي (العدد=107) ومجال التكنولوجيا (العدد=55) ومجال القانون والقضاء (العدد=38)، والجريمة الإلكترونية/الأمن الإلكتروني (العدد=32) وإنفاذ القانون (العدد=13). تطوع عدد أقل، في خانة النص المفتوح تحت قسم "أخرى (يُرجى التحديد)"، وقالوا أنهم يعملون في القطاع الحكومي (العدد=12) أو الإحصاء (العدد=9)، أو في المنظمات غير الحكومية أو المجتمع المدني (العدد=8) أو في الإعلام أو الصحافة (العدد=3).

النسبة المئوية من المشاركين الذين يعملون في مجالات مختلفة (مسموح بتحديد خيارات متعددة)



الشكل 5
مجالات الخبرة المهنية/القطاع المهني

متحول جنسيًا أو غير ثنائي الجنس 4%



الشكل 6 توزيع نسب النوع الاجتماعي بين المشاركين

السمات الشخصية للمشاركين

كانت الغالبية العظمى من المشاركين من الإناث (78.0%)، والذكور (العدد=59)، و16.9% من الذكور (العدد=59)، و3.4% من غير ثنائيي الجنس أو أحرار النوع الاجتماعي (كويري الهوية الجندرية)، أو غير المتطابقين جندريًا، أو غير الجندريين، أو المتحولين جنسيًا (العدد=12)¹³. ولم تكشف أقلية صغيرة منهم (1.7%، العدد=6) عن نوعهم الاجتماعي. ونسب الأنواع الاجتماعية للذين شاركوا نوعهم الاجتماعي موضحة في الشكل 6.

أفاد المشاركون بمجموعة من التجارب الشخصية للهوية المُهمّشة على النحو الموضح في الشكل 7 فيما يلي، وأفاد العديد منهم عن هويات مُهمّشة متعددة ومتداخلة.

وهي تشمل ذوي الإعاقة أو المصابين بمرض مزمن (العدد=46)¹⁴، والمنتقلين إلى مجتمع الميم¹⁵ (العدد=40)، والسكان الأصليين (العدد=31)، والأقليات العرقية أو الإثنية (العدد=30) والمهاجرين (العدد=25) واللاجئين (العدد=5)، ومن يتعاطون المخدرات (العدد=5)، والعاملين في تجارة الجنس (العدد=4) والمسجونين الحاليين أو السابقين (العدد=3).

أُحِقَّ اللاجئون بفتة المهاجرين من أجل التحليل لاحقًا، نظرًا إلى قلة أعدادهم. وعلى غرار ذلك، جُمِعَ الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات والذين يعملون في تجارة الجنس والمسجونون الحاليون أو السابقون في مجموعة واحدة على أنهم مضطهدون قانونيًا.¹⁶

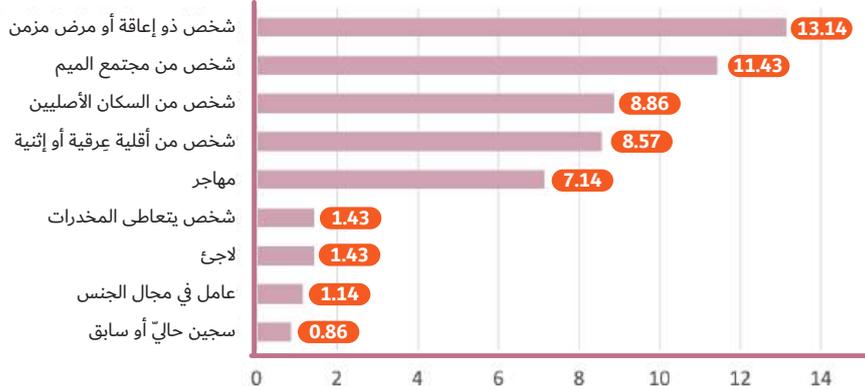
¹³ يشمل هذا العدد المشاركين الذين اختاروا "غير ثنائي الجنس، أو حر النوع الاجتماعي، أو غير متطابق جندريًا" ردًا على السؤال "ما نوعك الاجتماعي الحالي؟"، والذين اختاروا نوعًا اجتماعيًا آخر (كل من كانوا "غير محددين النوع الاجتماعي" أو "غير الجندريين"؛ وكل من كان ردهم "لا" على السؤال "هل نوعك الاجتماعي الحالي هو نفس نوع الجنس المنسوب إليك عند الولادة؟")

¹⁴ طُرحت على هذه الفئات أسئلة منفصلة ضمن الاستطلاع، ولكنها دُمجت من أجل التحليل بسبب التداخل الكبير بينها.

¹⁵ يشمل المشاركون غير ثنائيي الجنس، وأحرار النوع الاجتماعي، وغير المتطابقين جندريًا، وغير الجندريين والمتحولين جنسيًا.

¹⁶ تُدرك أنه في العديد من البلاد الممثلة في هذا الاستطلاع، يتعرض أفراد مجتمع الميم أيضًا للتجريم أو الاضطهاد أو الحرمان من الحماية القانونية، وبذلك يمكن أن يندرجوا في مجموعة المُهمّشين قانونيًا. ومع ذلك، فإن هذا الاستطلاع قد شمل أيضًا أفراد مجتمع الميم المشاركين من البلاد التي توفر لهم قدرًا كبيرًا من الاعتراف القانوني والحماية القانونية. كانت الفئة الإجمالية للمشاركين من مجتمع الميم كبيرة بما يكفي لإجراء تحليل منفصل، وعليه فقد كانت تُعامل على أنها فئة مستقلة.

نسبة المشاركين الذين أفادوا بأنهم:



الشكل 7
نسبة المشاركين
الذين أفادوا أنهم
من ذوي الهويات
المُهمّشة

الخطوة 5: تحليل بيانات الترتيب

أهم سؤاليين بحثيين في كل مجال

كان أهم سؤاليين بحثيين في كل مجال متسقين بوجه عام على مستوى الخبرة الجغرافية والسكانية والمهنية للمشاركين، ويمكن النظر إليهما على أنها يمثلان مجالين مهمين للتوصل إلى معارف جديدة حول العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا.¹⁷

المجال الأول: الطبيعة ومعدل الانتشار والتأثير

- ما معدل الانتشار الحالي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا على المنصات الإلكترونية وقنوات التواصل الرقمية المختلفة (وتشمل بعض تطبيقات المواعدة) وما مدى تفاوته بين الفئات والتوزيعات السكانية المختلفة (حسب العمر والنوع الاجتماعي والوضع الاقتصادي، على سبيل المثال)؟
- ما طبيعة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا وما معدل انتشاره وتأثيره في بيئة محددة؟

المجال الثاني: إجراءات التصدي

- ما أطر السياسات والأطر القانونية والمناهج التنظيمية المُطبّقة من أجل التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا؟ وإلى أي مدى تُطبّق؟ وما مدى فاعليتها؟
- ما آلية محاسبة مؤسسات القطاع الخاص، وتشمل مطوري التكنولوجيا، على التكنولوجيا التي يطورونها وعلى العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا والذي يُرتكّب على أجهزتهم ونطاقاتهم على الإنترنت؟

المجال الثالث: منع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا

- ما التدخلات القائمة على الأدلة التي تعمل على منع الأشكال المختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا؟
- أي التدخلات الوقائية أثبتت أنها الأكثر نجاحًا في تغيير توجهات وسلوكيات مرتكبي العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، وهذا يشمل الفئات التي من المرجح أن ترتكب العنف؟

المجال الرابع: الفئات السكانية

- كيف تؤثر محدودية أو انعدام الوصول إلى الإنترنت في قدرة الفئات المُهمّشة على الحصول على العدالة أو الانتصاف في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا؟
- كيف يمكننا أن نحقق أقصى استفادة من النتائج الحالية المستقاة من فئات سكانية بعينها (وهي تحديدًا الفئات التي يصعب الوصول إليها أو المُهمّشة) وتطبيقها من أجل توسيع المَدارك بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، مع مراعاة الوقائع المحلية والتجارب الفعلية؟

¹⁷ كما ناقشنا أعلاه، رتّب أقل من نصف المشاركين (48.3%، العدد=169) العناصر في المجالات الخمسة كلها. ولذلك على الرغم من أن الترتيب في كل مجال كان قابلاً للمقارنة الداخلية، فإننا لم نحاول أن نقارن الترتيب بين المجالات المختلفة. ونشير إلى أنه من المنطقي من الناحية المفاهيمية أن نرتّب المجالات مباشرة مقارنة ببعضها، لأن الأسئلة البحثية المقترحة في كل مجال تستهدف غايات مختلفة تمامًا.

المجال الخامس: المقاييس والمنهجيات

- ما أفضل المناهج لإجراء أبحاث عالية الجودة وأخلاقية وآمنة حول الأشكال المختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، وهذا يشمل إجراء البحث في ظل الظروف الإنسانية؟
- ما أفضل المناهج لإجراء تحليل على القوانين والسياسات المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا للتوصل إلى أدلة تتعلق بتنفيذها؟

ترتيبات المجال الأول: الطبيعة ومعدل الانتشار والتأثير

يتناول هذا القسم بالتفصيل ترتيبات الأولوية الإجمالية للأسئلة المقترحة في المجال الأول بالاستناد إلى البيانات المقدّمة من 340 مشاركًا رتبوا هذه العناصر. ونستعرض فيما يلي العناصر الخمسة الأعلى ترتيبًا، ويمكن الاطلاع على القائمة الكاملة للترتيبات في الملحق (أ).

المرتبة	السؤال
1	ما معدل الانتشار الحالي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا على المنصات الإلكترونية وقنوات التواصل الرقمية المختلفة (وتشمل بعض تطبيقات المواعدة) وما مدى تفاوته بين الفئات والتوزيعات السكانية المختلفة (حسب العمر والنوع الاجتماعي والوضع الاقتصادي، على سبيل المثال)؟
2	ما طبيعة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا وما معدل انتشاره وتأثيره في بيئة محددة؟
3	ما عوامل الخطر والوقاية المرتبطة بالإيقاع بضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا وارتكابه؟
4	هل المعايير الاجتماعية (مثل مجموعات الأقران الذكور على الإنترنت) التي تحفز ارتكاب العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا هي المعايير نفسها التي تحفز ارتكاب العنف القائم على النوع الاجتماعي أم تختلف عنها؟ وكيف يمكننا أن نفهم التداخلات والفروق الرئيسية بينها؟
5	ما معدل انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا في السياقات الإنسانية التي تشمل الكوارث الطبيعية والصراعات وظروف ما بعد الصراعات؟

كان أهم عنصرين متسقين على مستوى المناطق الجغرافية التي يعمل فيها المشاركون. ومع ذلك، ظهرت بعض التفاوتات الإقليمية التي تستدعي الاهتمام. فالمشاركون الذين يعملون في إفريقيا رتبوا مجتمعين السؤال: "ما معدل انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا في السياقات الإنسانية التي تشمل الكوارث الطبيعية والصراعات وظروف ما بعد الصراعات؟" في المرتبة الرابعة، أما الذين يعملون في منطقة جنوب آسيا فقد رتبوه في المرتبة الخامسة. ورغم أن هذا العنصر لم يظهر في قائمة "أهم 5 عناصر" وفقًا لترتيب الذين يعملون في أي منطقة أخرى، فمن المدهش أنه جاء في المرتبة الثانية إجمالاً وفقًا لترتيب المشاركين المقيمين في البلاد ذات الدخل المرتفع.

كان أهم عنصرين متسقين على مستوى كل مجالات الخبرة المهنية التي أفاد بها المشاركون، مع تطابق كلٍّ من الذين يعملون في مجال العنف القائم على النوع الاجتماعي (العدد=251) ومجال العنف ضد الأطفال (العدد=115) مع الترتيب الإجمالي. رتب الخبراء في مجال الجريمة الإلكترونية والأمن الإلكتروني السؤال: "ما معدل انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا في السياقات الإنسانية التي تشمل الكوارث الطبيعية والصراعات وظروف ما بعد الصراعات؟" في مرتبة أعلى من ترتيب المجموعات الأخرى له، ومن المحتمل أن هذا يعكس التركيز على التداخلات بين التكنولوجيا وحالات الأزمات. ورتب خبراء التكنولوجيا السؤال: "ما الآثار قصيرة وطويلة الأمد والآثار التراكمية للإيقاع بضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، وهذا يشمل النظر في الآثار الصحية والنفسية، والآثار على الفئات السكانية المختلفة؟" ضمن أهم 5 عناصر، وأضاف المتخصصون في إنفاذ القانون السؤال: "ما معدل انتشار ارتكاب الرجال للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا في بيئة محددة؟"

رتب المهاجرون واللاجئون والسكان الأصليون معدل انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا في السياقات الإنسانية في ترتيب أعلى من غيرهم، وهذا يتسق مع ارتفاع معدل التعرض لهذا العنف في مثل هذه البيئات. وتميز الرجال في ترتيب تأثير العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا على الفئات غير المُستهدفة ضمن أهم 10 عناصر في رأيهم. وأبدى الأشخاص ذوو الإعاقة وأفراد مجتمع الميم والمتحولون جنسيًا أو غير ثنائيي الجنس اهتمامًا أكبر بآثار العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا على حقوق الإنسان وتعدد أشكال التمييز. وأضافت النساء والأقليات العرقية أو الإثنية السؤال: "ما الآثار قصيرة وطويلة الأمد والآثار التراكمية للإيقاع بضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، وهذا يشمل النظر في الآثار الصحية والنفسية، والآثار على الفئات السكانية المختلفة؟" إلى أهم 5 عناصر.

الموضوعات الناشئة

أكدت التعليقات النصية التي قدمها المشاركون حول هذا المجال على ضرورة إجراء أبحاث تأسيسية عن طبيعة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا ومحركاته، فهذا من شأنه أن يعزز فهم آثاره في مختلف السياقات قبل الانتقال إلى إجراء أبحاث التدخل. وأشار المشاركون أيضًا إلى أن عدم توحيد المقاييس يحد من فهم معدل الانتشار والآثار في مختلف البيئات. ونوهوا بضرورة وضع بيانات معدل الانتشار في سياقها المحدد بعناية لمنع سوء استخدام الأرقام التي تنطوي على نقص في الإبلاغ.

أشار العديد من المشاركين إلى محدودية الأبحاث التأسيسية حول عوامل الخطر والوقاية المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، لا سيما فيما يتعلق بمرتكبي العنف، وأعربوا عن قلقهم من أن هذا النقص في الأبحاث التأسيسية يعيق تصميم التدخلات الضرورية. وأشار مشاركون آخرون إلى أن الأبحاث ينبغي أن تراعي التداخل بين العنف عبر الإنترنت والعنف خارجه وأن كليهما يعزز الآخر، وإلى ضرورة وضع هذا في الحسبان عند تقييم آثار العنف.

وأكد عدد من المشاركين، وبالأخص الذين يعملون في القطاعات الحكومية، على ضرورة إجراء أبحاث حول الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا على كل من الأفراد والاقتصاد بأكمله، وهي تشمل تقييد الشمول الرقمي للنساء والفتيات في البيئات عبر الإنترنت.

وأكد العديد من المعلقين على ضرورة شمول الفتيان والرجال على أنهم من ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، ومراعاة المحركات المحددة والقائمة على النوع الاجتماعي المسببة لممارسة العنف ضدهم، بالإضافة إلى تحديد من يرتكب هذا النوع من العنف. وهذه التعليقات تتماشى مع الدعوة الشاملة إلى تعزيز فهمنا لعوامل الخطر والوقاية المرتبطة بارتكاب العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، لتوجيه إعداد برامج الوقاية على نحو أفضل.

ترتيبات المجال الثاني: إجراءات التصدي

يتناول هذا القسم بالتفصيل ترتيبات الأولوية الإجمالية للأسئلة المقترحة في المجال الثاني بالاستناد إلى البيانات المقدّمة من 285 مشاركًا رتبوا هذه العناصر.

المرتبة	السؤال
1	ما أطر السياسات والأطر القانونية والمناهج التنظيمية المُطبّقة من أجل التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا؟ وإلى أي مدى تُطبّق؟ وما مدى فاعليتها؟
2	ما آلية محاسبة مؤسسات القطاع الخاص، وتشمل مطوري التكنولوجيا، على التكنولوجيا التي يطورونها وعلى العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا والذي يُرتكب على أجهزتهم ونطاقاتهم على الإنترنت؟
3	ما دور مشاركة أصحاب المصلحة في تعزيز التصدي للعنف من خلال محاسبة المنصات أو الإشراف على المحتوى في بيئة أو منطقة محددة من أجل تحسين دعم النساء والأطفال وحمايتهم على الإنترنت.
4	ما الدور الذي يمكن للسياسات والتشريعات أن تؤديه، باعتبارها أدوات رادعة، في منع التوزيع واسع النطاق للإساءة باستخدام الصور أو مشاركة الصور الجنسية بدون موافقة أصحابها على المواقع الإباحية أو منصات التواصل الاجتماعي أو غيرها من منصات التوزيع عبر الإنترنت؟
5	ما أنواع الخدمات التي يراها الناجون/الناجيات كافية وملائمة، وما الخدمات التي يبحثون/يبحثن عنها (وهي تشمل الخدمات التقنية (الفنية) أو العاطفية أو المالية - عبر الإنترنت أو وجهًا لوجه)؟ وكم خدمة من هذه الخدمات تُعد غير رسمية (أسرية مثلًا) أكثر من كونها تشريعية أو تنظيمية؟

رغم أن العناصر الأعلى تقييماً كانت متسقة على نحو كبير، فقد كانت هناك بعض التفاوتات الإقليمية الملحوظة في هذه الترتيبات. فقد رتب المشاركون الذين يعملون في أمريكا الشمالية السؤال: "ما أنواع الخدمات التي يراها الناجون/الناجيات كافية وملائمة، وما الخدمات التي يبحثون/يبحثن عنها؟" في المرتبة الثانية، أما الذين يعملون في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي ومنطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ فقد رتبوه في المرتبة الثالثة. وأضاف المشاركون من أوروبا وآسيا الوسطى السؤال: "كيف يمكن لجهات إنفاذ القانون والمنصات الإلكترونية أن تتعاون معاً لإعداد إطار شامل للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، وهذا يشمل آليات الإبلاغ عالية الكفاءة، وسرعة اتخاذ الإجراءات ضد مرتكبي العنف، وتقديم الدعم للضحايا، مع التعامل مع التحديات المرتبطة بالاختصاص القضائي والخصوصية؟" على أنه في المرتبة الثالثة. وأضاف الذين يعملون في أمريكا الشمالية السؤال: "إلى أي مدى تلبى الخدمات الحالية المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي احتياجات الناجين/الناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت ومن خلال التكنولوجيا؟" على أنه في المرتبة الخامسة.

اتّسمت الفئات المهنية باتساق كبير، ولكن العاملين في قطاع إنفاذ القانون أضافوا السؤال: "كيف يمكن لجهات إنفاذ القانون والمنصات الإلكترونية أن تتعاون معاً لإعداد إطار شامل للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، وهذا يشمل آليات الإبلاغ عالية الكفاءة، وسرعة اتخاذ الإجراءات ضد مرتكبي العنف، وتقديم الدعم للضحايا، مع التعامل مع التحديات المرتبطة بالاختصاص القضائي والخصوصية؟" إلى قائمة أهم خمسة أسئلة في رأيهم.

رتّب أفراد مجتمع الميم، والمتحولون جنسياً أو غير ثنائيي الجنس، والمشاركون الذكور السؤال: "ما أنواع الخدمات التي يراها الناجون/الناجيات كافية وملائمة، وما الخدمات التي يبحثون/يبحثن عنها (وهي تشمل الخدمات التقنية (الفنية) أو العاطفية أو المالية - عبر الإنترنت أو وجهًا لوجه)؟ وكم خدمة من هذه الخدمات تُعد غير رسمية (أسرية مثلاً) أكثر من كونها تشريعية أو تنظيمية؟ في المرتبة الثالثة، ليرتفع من المرتبة الخامسة عمومًا، ورتّب المشاركون الذين يعانون من الإعاقة أو أمراض مزمنة في المرتبة الرابعة. وأضاف المشاركون من السكان الأصليين ومن الأقليات العرقية أو الإثنية السؤال: "كيف يمكن لجهات إنفاذ القانون والمنصات الإلكترونية أن تتعاون معاً لإعداد إطار شامل للتصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، وهذا يشمل آليات الإبلاغ عالية الكفاءة، وسرعة اتخاذ الإجراءات ضد مرتكبي العنف، وتقديم الدعم للضحايا، مع التعامل مع التحديات المرتبطة بالاختصاص القضائي والخصوصية؟" على أنه في المرتبة الخامسة.

الموضوعات الناشئة

أكدت التعليقات التي قدمها المشاركون حول هذا المجال على الأهمية الجوهرية لإجراءات التصدي التي تركز على الناجين/الناجيات، وهذا يتماشى مع ضرورة تحسين فهمنا لوجهات نظر الناجين/الناجيات وتجاربهم وسلوكياتهم في طلب المساعدة عند التعرض للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا.

واختلفت آراء المعلقين حول الأهمية الحالية لفهم كيف يمكن للتشريعات والسياسات أن تحسّن الدعم المقدم للناجين/الناجيات. وأراد العديد منهم تحسين فهم آليات تنفيذ قوانين مناهضة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا وأثارها الفعلية، لا سيما فيما يتعلق بطلب المساعدة والوقاية. واقترح آخرون أن الأبحاث المتعلقة بالقوانين والسياسات تنطوي على المبالغة. وحدّ آخرون من أن الأطر القانونية والتنظيمية وأطر السياسات المتعلقة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا كانت تُستخدَم فيما سبق في مضايقة مجموعة من المجتمعات أو إسكاتها. وهذه المجتمعات تشمل الناشطين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وأفراد مجتمع الميم ومنظماتهم، ومقدمي الخدمات الصحية الجنسية والإنجابية، والناجين/الناجيات الذين يسعون إلى إدانة الإساءات التي تعرضوا لها، وغيرهم ممّن يتوقعون على نحو معقول الاستفادة من هذه القوانين. ومن المهم ضمان الحفاظ على إمكانية تبادل معلومات دقيقة حول الصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وحماية حرية التعبير وحرية التنظيم، لا سيما لأفراد مجتمع الميم، من ردود الفعل العنيفة. وهناك حاجة إلى تقييم التدخلات على مستوى السياسات للكشف عن العواقب غير المقصودة، ولرصد إمكانية إيذاء الأشخاص الذين ينتمون إلى فئات مُهمّشة رصداً واضحاً.

وفي حين أن العديد من المشاركين أكدوا على ضرورة تحسين طرق محاسبة كلٍّ من مرتكبي العنف والمنصات، فقد أشار آخرون إلى أن المنصات تحتاج إلى توجيه أفضل حول كيفية المشاركة في منع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا.

ترتيبات المجال الثالث: منع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا

يتناول هذا القسم بالتفصيل ترتيبات الأولوية الإجمالية للأسئلة المقترحة في المجال الثالث بالاستناد إلى البيانات المقدّمة من 224 مشاركاً رتبوا هذه العناصر.

المرتبة	السؤال
1	ما التدخلات القائمة على الأدلة التي تعمل على منع الأشكال المختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا؟
2	أي التدخلات الوقائية أثبتت أنها الأكثر نجاحاً في تغيير توجهات وسلوكيات مرتكبي العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، وهذا يشمل الفئات التي من المرجح أن ترتكب العنف؟
3	كيف يمكن لشركات التكنولوجيا ومنصات التواصل الاجتماعي أن تصمّم وتطبّق مسبقاً خصائص تستهدف الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا أو الحدّ منه، دون المساس بخصوصية المستخدمين وحرّيتهم في التعبير؟
4	كيف تُسهّم شركات التكنولوجيا في ارتكاب أو السماح بارتكاب العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت/ العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا؟ وكيف يمكننا أن نتصوّر نماذج أعمالهم أو المنطق الأساسي للخوارزميات من أجل الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت/ العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا؟
5	أي الإستراتيجيات والمعايير المتعلقة بالإشراف على المحتوى وتنظيمه في البيئات على الإنترنت هي الأكثر فاعلية في الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا والتصدي له؟

كادت هذه القائمة تكون متسقة بالكامل على مستوى المناطق الجغرافية كلها، وكان السؤال الأول متسقاً في كل مجالات الخبرة المهنية التي أفاد بها المشاركون. ورتّب المشاركون الذين يعملون في قطاع إنفاذ القانون السؤال: "ما الدور الذي يمكن أن تؤديه برامج محو الأمية الرقمية والتوعية بالسلامة على الإنترنت في تمكين الضحايا المحتملين من التعرّف على العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا والتصدي له؟" في المرتبة الخامسة، أما جميع من أفادوا بأنهم يعملون في مجال الإحصاء أو المنظمات غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني فقد رتبوه في المرتبة الرابعة.

وكانت أعلى العناصر ترتيباً متسقة أيضاً بدرجة مقبولة على مستوى الفئات الجغرافية، ورغم ذلك فقد أضاف المشاركون المتحولون جنسياً أو غير ثنائيي الجنس السؤال: "كيف يمكن تنفيذ تدخلات الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا على أكمل وجه لضمان الشمولية (حسب العمر، والتوجهات الجنسية والهويات الجندرية، والأشخاص ذوي الإعاقة، إلخ) والحد من خطر تعرض الناجين لصدّات نفسية أخرى؟ إلى قائمتهم لأهم 10 أسئلة. وكان التأكيد على السؤال: "ما مقدار التفاوت في تنفيذ التدخلات الوقائية على مستوى الفئات المختلفة؟" وكيف يمكننا استخدام هذه المعلومات في تصميم تدخلات تراعي تعدد أشكال التمييز؟" أكثر ترجيحاً بين المشاركين من مجتمع الميم.

الموضوعات الناشئة

أعرب بعض المُعلّقين على هذا القسم عن قلقهم حيال وجود فجوة في إستراتيجيات الوقاية القائمة على الأدلة، وأعربوا عن قلقهم حيال نقص الأبحاث التأسيسية حول العناصر التي تشكّل الوقاية الفعالة. ودعا المشاركون الذي علّقوا على هذا القسم إلى تحرّي التفاصيل في أبحاث الوقاية، لا سيما أن الأشكال المختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، مثل عنف الشريك الحميم والاتجار بالبشر، تتطلب إستراتيجيات وقاية مختلفة. وأشاروا أيضاً إلى أننا نحتاج إلى سرد تفاصيل الوقاية الفعالة في كل المراحل المختلفة من التدخلات (أي المنصات الإلكترونية مقارنة بالحكومات) والنظر في الفروق الدقيقة بين الوقاية الأساسية والوقاية الثانوية.

ترتيبات المجال الرابع: الفئات السكانية

يتناول هذا القسم بالتفصيل ترتيبات الأولوية الإجمالية للأسئلة المقترحة في المجال الرابع بالاستناد إلى البيانات المقدّمة من 207 مشاركين رتبوا هذه العناصر.

المرتبة	السؤال
1	كيف تؤثر محدودية أو انعدام الوصول إلى الإنترنت في قدرة الفئات المُهمّشة على الحصول على العدالة أو الانتصاف في حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا؟
2	كيف يمكننا أن نحقق أقصى استفادة من النتائج الحالية المستقاة من فئات سكانية بعينها (وهي تحديدًا الفئات التي يصعب الوصول إليها أو المُهمّشة) وتطبيقها من أجل توسيع المدارك بشأن العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، مع مراعاة الوقائع المحليّة والتجارب الفعلية؟
3	هل توجد اختلافات بين الأساليب الأكثر فاعلية في التعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا التي تستهدف فئات مختلفة؟
4	ما الطرق التي من خلالها يتسبب الوصم والتمييز ضد أفراد مجتمع الميم في زيادة خطر تعرضهم للعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر تطبيقات المواعدة والمنصات الإلكترونية الأخرى؟ (على سبيل المثال، هل يؤدي التمييز ضد النساء المتحولات جنسيًا إلى زيادة اعتمادهن على المنصات الإلكترونية في التواصل مع الشركاء الحميمين، ما يزيد من خطر وقوعهن ضحايا للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا؟)
5	كيف تتداخل أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي عبر الإنترنت وخارجه بين الفئات السكانية التي تواجه أشكالًا متعددة ومتداخلة من التمييز؟

كانت هذه القائمة متسقة إلى حد كبير على مستوى المناطق الجغرافية، مع وجود عدد صغير من التفاوتات الطفيفة. رتب المشاركون الذين يعملون في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا الشمالية السؤال "هل هناك اختلافات بين الأساليب الأكثر فاعلية في التعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا التي تستهدف فئات مختلفة؟" في المرتبة الأولى، أمّا من يعملون في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي فقد رتبوه في المرتبة الثانية. وكانت هذه القائمة متسقة أيضًا إلى حد كبير على مستوى جميع مجالات الخبرة المهنية التي أفاد بها المشاركون. ومع ذلك، فقد كان هناك المزيد من التفاوت في العناصر الأعلى ترتيبًا على مستوى الفئات السكانية. ورتب المشاركون المتحولون جنسيًا أو غير ثنائيي الجنس السؤال: "ما الطرق التي من خلالها يتسبب الوصم والتمييز ضد أفراد مجتمع الميم في زيادة خطر تعرضهم للعنف القائم على النوع الاجتماعي عبر تطبيقات المواعدة والمنصات الإلكترونية الأخرى؟ (على سبيل المثال، هل يؤدي التمييز ضد النساء المتحولات جنسيًا إلى زيادة اعتمادهن على المنصات الإلكترونية في التواصل مع الشركاء الحميمين، ما يزيد من خطر وقوعهن ضحايا للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا؟)" في المرتبة الأولى، أمّا المشاركون من مجتمع الميم فقد رتبوه في المرتبة الثانية. ورتب المشاركون من مجتمع الميم السؤال: "ما معدل انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا وما تأثيره على المتحولين جنسيًا ومتنوعي الهوية الجندرية الذين لا يتوافقون مع المعايير الجندرية الذكورية؟" في المرتبة الرابعة، أمّا المشاركون المتحولون جنسيًا أو غير ثنائيي الجنس فرتبوه في المرتبة الخامسة. وفيما يتعلق بالعدد الصغير من المشاركين المُهمّشين قانونيًا الذين صنّفوا هذا المجال، فقد رتبوا هذا السؤال في المرتبة الثانية.

الموضوعات الناشئة

أكد المشاركون الذين علّقوا على هذا القسم على أهمية اتباع نهج متعدد الجوانب، وتساءل بعضهم عمّا إذا كان من الأكثر فائدة أن نحدّد مجالات الاهتمام العامة التي تحتاج إلى التعامل معها وتخص جميع الفئات المُهمّشة. وأكّد المعلقون على ضرورة ضمان الشمول الرقمي للفئات المُهمّشة، لا سيما في البيئات النامية التي ما زال الوصول إلى الخدمات الرقمية فيها محدودًا. وأشار آخرون إلى أهمية تحديد العراقيل الفريدة التي تواجهها تلك الفئات في الإبلاغ عن حالات العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، وفي الوصول إلى خدمات الوقاية والتصدي. وأشار المشاركون أيضًا إلى خطر حدوث ردود أفعال عنيفة ضد الفئات المُهمّشة وأنها تحدث بالفعل تجاه أشكال محددة من التدخل، وإلى الحاجة إلى منعها.

ترتيبات المجال الخامس: المقاييس والمنهجيات

يتناول هذا القسم بالتفصيل ترتيبات الأولوية الإجمالية للأسئلة المقترحة في المجال الخامس بالاستناد إلى البيانات المقدّمة من 196 مشاركاً رتبوا هذا القسم.

المرتبة	السؤال
1	ما أفضل المناهج لإجراء أبحاث عالية الجودة وأخلاقية وآمنة حول الأشكال المختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، وهذا يشمل إجراء البحث في ظل الظروف الإنسانية؟
2	ما أفضل المناهج لإجراء تحليل على القوانين والسياسات المعنية بالعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا للتوصل إلى أدلة تتعلق بتنفيذها؟
3	كيف يُمكن استخدام أدوات قياس منصات التواصل الاجتماعي لمعرفة معدل انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا وقياسه بطرق أخلاقية؟
4	كيف يمكننا تصنيف الأشكال المختلفة من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا؟
5	كيف يمكن الاستفادة من تقنيات التعلم الآلي في جمع بيانات عن العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، وما المخاطر المرتبطة باستخدام هذه التقنيات؟

كانت هذه القائمة، مثلها مثل باقي القوائم، متسقة إلى حد كبير على مستوى المناطق الجغرافية. رتب المشاركون الذين يعملون في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ السؤال: "ما أفضل المناهج لقياس نجاح تدخلات الوقاية الأساسية التي تتعامل مع جوانب محددة من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا في إطار التدخل الأشمل الذي يستهدف الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي؟" في المرتبة الثالثة.

واتسم الترتيب أيضاً بالاتساق النسبي على مستوى جميع مجالات الخبرة المهنية التي أفاد بها المشاركون. ومن الاستثناءات أن المشاركين الذين يعملون في مجال التصدي للعنف ضد الأطفال رتبوا السؤال: "ما أفضل المناهج لقياس نجاح تدخلات الوقاية الأساسية التي تتعامل مع جوانب محددة من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا في إطار التدخل الأشمل الذي يستهدف الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي؟" في المرتبة الرابعة.

الموضوعات الناشئة

أكد العديد من المشاركين الذين علّقوا على هذا القسم على أهمية تحسين طرق القياس، ودعوا إلى إنشاء مقاييس موحّدة وموثوقة وصادقة على مستوى الدراسات لضمان الحصول على بيانات متسقة ودقيقة عن العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا. وأشار أحد المشاركين إلى أننا نحتاج إلى إدراك مدى تعقيد قياس العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا ودعا إلى ابتكار منهجيات ترصد مثل هذا التعقيد، بدلاً من الاعتماد على مقاييس عامة أو بسيطة أكثر مما ينبغي. وأشار مشارك آخر إلى ضرورة التعامل مع التحيزات، مثل تحيّز الاستذكار والتحيّز للمقبول اجتماعياً في عملية القياس.

انتقد أحد المشاركين طرق تحليل العواقب الاقتصادية في أبحاث العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا بأنها من المحتمل أن تكون مضلّة أو سطحية، ودعا إلى التوصل إلى فهم دقيق لا يقتصر على مخصصات الميزانية. وأشار مشارك آخر إلى أهمية كلٍّ من إستراتيجيات القياس والبحث المُصمّمة لتناسب المستويات المختلفة من النموذج البيئي الاجتماعي.

المناقشة

Existe realmente algún espacio en la red? (هل توجد فعلاً أي بيئة على الإنترنت؟) (مشارك من إسبانيا في استطلاع الترتيب العالمي)

Aمن الخصائص الواضحة في جدول أعمال أبحاث العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا أن التقارب بين أهم الأولويات ضمن المجالات المحددة أكبر من التقارب الملحوظ في العمليات الأخرى لإعداد جداول الأعمال التي أجريت في السنوات الأخيرة.¹⁸ وهذا قد يعكس حقيقة أن هذا مجال بحثي حديث وسريع التطور، مع محدودية الأدلة الحالية، واحتمالية وجود مستوى مرتفع من الاتفاق على الفجوات الكبرى الموجودة في الوقت الحالي.

يزداد الاعتراف بأن العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا مشكلة كبيرة تهدد المساواة الجندرية وتُخلّ بحقوق النساء والفتيات على مستوى العالم وتعيق تطوره الاجتماعي. وهناك اهتمام متزايد من القادة وأصحاب المصلحة على مستوى العالم بفهم العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا والتصدي له. والهدف من جدول الأعمال البحثي العالمي المشترك هذا هو تعزيز هذا الاهتمام وتوفير أساس صلب من الأدلة تستند إليه جهود العمل البناء.

لقد أكدت عملية التشراك مع مجموعة كبيرة من أصحاب المصلحة على مستوى العالم في إعداد جدول الأعمال البحثي المشترك على أهمية النقاط التالية:

أهمية فهم طبيعة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا

هناك حاجة ملحة إلى إجراء أبحاث تأسيسية لمعرفة حجم العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا وطبيعته وعوامل خطر التعرض له والوقاية منه وآثاره، لتوفير أساس قوي من الأدلة التي توجه إجراءات الوقاية والتصدي. وقد اتضحت أيضاً أهمية إجراء المزيد من الأبحاث عن معدل ارتكاب هذا العنف، فهذه الأبحاث ضرورية لضمان اتباع مناهج تدخل تركز على الناجين/الناجيات.

القياس والمنهجية

دعا المشاركون إلى إعداد منهجيات مبتكرة تعبر بدقة وأمان عن الطبيعة المعقدة للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا. ومن الضروري استخدام أدوات قياس موحدة وموثوقة وصادقة لضمان الجمع الأخلاقي والامن لبيانات قابلة للمقارنة على مستوى الدراسات، ومن الضروري إعداد إستراتيجية قياس متسقة لمعرفة معدل انتشار العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا وآثاره. علاوة على ذلك، لا بد أن تتعامل المنهجيات مع التحيزات المتأصلة، مثل تحيز الاستذكار والتحيز للمقبول اجتماعياً، فهذه التحيزات قد تعيق فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا. وعلى غرار ذلك، يحتاج المجال على وجه السرعة إلى طرق وإستراتيجيات قياس يمكنها أن تقيّم فاعلية وتأثير تدخلات الوقاية من العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا والتصدي له.

التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا

أكد المشاركون على أن إستراتيجيات التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا ينبغي أن تركز على الناجين/الناجيات وأن تعطي الأولوية لآرائهم وتجاربهم، فهذا من شأنه أن يضمن أن الخدمات وأشكال الدعم المقدمة تلائم الاحتياجات الفعلية للناجين/الناجيات وقنوتهم المفضلة في طلب المساعدة، وأنها تساعد في تمهيد الطريق لتعافيهم وتمكينهم. ودعا المشاركون باستمرار إلى إعداد أطر سياسات وأطر تشريعية صارمة تعاقب مرتكبي العنف وتحاسب أيضاً المنصات الرقمية على تسهيلها لمثل هذه البيئات.

إستراتيجيات الوقاية

تؤكد نتائجنا على وجود حاجة ملحة إلى اتباع طرق وقائية فعّالة على مستوى المنصات المختلفة والفئات المختلفة من مرتكبي العنف. علاوة على ذلك، يجب أن يعطي تصميم المنصات التكنولوجية الأولوية لخصائص الأمان في سبيل الحد من مخاطر العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا، مع احترام الخصوصية وحرية التعبير.

أهمية تعددية الجوانب

لقد أكدت العملية أيضًا على أهمية اتباع نهج متعدد الجوانب في فهم العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا والتصدي له، مع الاعتراف بأن مخاطر التعرض لهذا العنف وآثاره وعواقبه ليست موزعة بالتساوي.

على وجه التحديد، سلطت التعقيبات حول تأثير السياسات والتشريعات الضوء على وجود وجهين للقصة: الأول هو الحاجة إلى وضع أطر قانونية صارمة لمحاسبة مرتكبي العنف والمنصات، والثاني هو احتمالية إساءة استخدام هذه القوانين لإسكات أو قمع الفئات المهمشة مثل الناشطين ومجتمعات الميم. وقد شهدت العديد من البيئات العالمية والفضاءات المتصلة بالإنترنت تاريخًا طويلًا ومؤسفًا من استخدام اللوائح المناهضة للمحتوى الجنسي الصريح في قمع تبادل معلومات دقيقة حول الصحة الجنسية والإنجابية، وفي منع تنظيم المجتمعات والتثقيف بقضايا التوجه الجنسي والهوية الجندرية. ولذلك ينبغي أن تستكشف الأبحاث المستقبلية هذه القوى المؤثرة استكشافًا شاملاً، ما يضمن أن قوانين مكافحة العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا تعزز الحماية دون أن تسمح بالقمع السياسي.

الخطوات المُقبلة

يتطلب التصدي الفعال للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا اتباع نهج بحثي متعدد الجوانب يشمل الأبحاث التأسيسية والأساليب المحسنة والوقاية القائمة على الأدلة، وإستراتيجيات التصدي. ولا بد أيضًا من إيلاء اهتمام كبير بالاحتياجات المتداخلة للفئات المهمشة والضعيفة حرصًا على تلبية احتياجات الفئات الأكثر عرضة للخطر. وتهدف منهجيتنا التعاونية والشاملة في تحديد أولويات البحث إلى تحفيز تضافر الجهود بين الباحثين وصنّاع السياسات والمومولين والناشطين على مستوى العالم من أجل التصدي للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا بمزيد من الفاعلية. وهي تهدف إلى توفير بيانات رقمية أكثر أمانًا، والإسهام في تحقيق الهدف الأشمل للمساواة الجندرية والقضاء على العنف القائم على النوع الاجتماعي، على الإنترنت وخارجه على حد سواء.

وبينما تتفكر في هذه العملية وتأمل نتائجها، نحتاج إلى التصرف على نحو إستراتيجي وعاجل لاستخدام جدول الأعمال هذا خير استخدام، فالوضع في عالم التكنولوجيا سريع الحركة ويتغير باستمرار. وبينما نسعى في سد الفجوات الحالية في الأدلة، فإن الأوضاع تتبدل. ومن خير الأمثلة على ذلك أنه على الرغم من أن الذكاء الاصطناعي ليس بمجال جديد، فإن ظهور أدوات الذكاء الاصطناعي التي تؤثر في العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا قد تضاعف منذ تاريخ البدء في إعداد جدول الأعمال هذا، لا سيما في ظل ظهور القدرة على تزييف الصور ومقاطع الفيديو التي يظهر فيها أشخاص يمكن الكشف عن هويتهم. ونتيجة لذلك، فإن جدول الأعمال الحالي لا يتضمن أسئلة تتعلق بتأثير الذكاء الاصطناعي ضمن قائمة أهم 5 أسئلة في أي مجال من المجالات. ولو أجريت هذه الممارسة قبل عام من الآن، لكان من المرجح أن يكون ارتباط الذكاء الاصطناعي بالعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا من محاور التركيز ذات الأولوية. وبالنظر إلى الحاجة العاجلة إلى التعامل مع العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا وإلى تأثيره الكبير على الديمقراطية وحقوق المرأة، يجب علينا أن نتعاون معًا للإجابة بسرعة عن الأسئلة البحثية، والموازنة بين السرعة والدقة، والتخطيط للتحديات المستقبلية في ظل تطور المجال. وندعو كل أصحاب المصلحة الذين كرسوا أنفسهم لتوفير بيانات خالية من العنف على الإنترنت إلى مناصرة تنفيذ هذه الخطة، فهذا من شأنه أن يقوّي فهمنا للعنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا وإعداد إجراءات تصدّ فعالة وعالية الجودة لدعم الناجين/الناجيات والضحايا، وتوفير بيانات خالية من العنف على الإنترنت وعلى أرض الواقع لجميع النساء والأطفال.